مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة - دراسة استطلاعية

أ.د. سعد علي حمود العنزي الباحث مثنى زاحم فيصل
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص*

تُعد ظاهرة ريادية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وآليات أحتضنها من الموضوعات الحديثة والمعاصرة ، وذلك من خلال الربط والجمع بين هذين المفهومين نظراً لأهميتهما الكبيرة في التنمية التي تسعى إليها مختلف المجتمعات وتناول البحث الحالي مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث المفهوم والأهمية ودور القطاعين العام والخاص. إذ تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية، ولاسيما في السنوات الأولى لانطلاقها ، نظراً لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية ، ومن ثم المشاكل التسويقية لاحقاً ، والتي تحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والبحوث وخدمات التدريب ، والوعي المتزايد لأهمية هذه المشاريع في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها كلها أدت إلى خلق آليات جديدة لدعم هذه المشاريع الناشئة، وانطلقت هذه الدراسة من معضلة فكرية بسبب هشاشة هذه المشروعات أمام المنافسة القوية لها من المشاريع الأخرى نتيجة التطورات الإقليمية والدولية ، الأمر الذي أوجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المشاريع. ويعد معيار رأس المال أكثر دقة في تعريف مفهوم المشروع الصغير والمتوسط من معيار عدد العمال. وأما هدف الدراسة فهو تعميق الفهم بموضوع حاضنات الأعمال بأبعاده المختلفة وبمتطلبات الريادية للمشاريع، للخروج بإطار علمي يجمع أكثر الأبعاد والمفاهيم، ومحاولة اختبار البيئة العراقية لاحتضان هذه المفاهيم الحديثة، وكان منهج الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً، إذ جرى اختيار عينة عشوائية مكونة من (43) مديراً في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية لاستطلاع آرائهم ، كما جرى اختيار عينة عشوائية مكونة من (43) فرداً من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين تم دعمهم وإقراضهم الأموال عن طريق وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية لاستطلاع آرائهم . وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد كل الوزارات والمؤسسات العراقية وفي مقدمتها وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ المشاريع الصغيرة والمتوسطة- حاضنات الأعمال- ريادية المشروع- خلق القيمة- الأبداع- تطوير المشروع- وزارة التخطيط- وزارة العمل والشؤون الأجتماعية .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 74
الصفحات 1-37

*** بحث مستل من رسالة ماجستير**

المقدمة

يحتل تعزيز القطاع الديناميكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أولوية بين الأهداف الإنمائية الاقتصادية في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية والصاعدة . فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل قوة رئيسة محركة لخلق فرص العمل ونمو إجمالي الناتج المحلي ، كما تسهم إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتطوير القطاع الخاص .

ومن هنا تأتي أهمية الريادية في أيجاد مؤسسات تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأجل توفير الأموال التي تساعدها على النمو والتطور لكي تلعب الدور الاقتصادي المرجو منها. فالاضطراب الحاصل في بيئة الأعمال المعاصرة يظهر التغيرات الكبيرة في البيئة التكنولوجية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية، وفي أسواق العمل والموارد. وتحتاج ظروف المشاريع الجديدة الى أجراء تحولات جوهرية في الطريقة التي تؤدي بموجبها أعمالها من اجل إيجاد أساليب ومصادر جديدة لتحقيق المزايا التنافسية والمحافظة عليها.

وتُعد حاضنات الأعمال الأداة المفضلة لتقديم المساعدة الى المشاريع الجديدة الصغيرة والمتوسطة . فالحاضنة تسهل تعدد المستفيدين ، والتي تقدم مكان ملائم ، وبيئة قابلة لتعزيز وتفعيل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ففي البداية ، قدمت بعض الحاضنات بيئة مادية غير مكلفة للمشاريع الصغيرة في مباني قديمة أو شاغرة ، ولاحقاً ركزت الحاضنات على المشاريع من خلال مساعدتها على النمو عن طريق خلق بيئة ريادية معينة . ولقد أظهرت مديات واسعة من الخدمات لمساعدة المشاريع الصغيرة ، والتشارك بالخدمات الخاصة بالدعم ، مثل توفير مساعدة السكرتارية والإدارة ، الاستقبال ، والحصول على الأجهزة والخدمات الفنية ، بما في ذلك تخطيط الأعمال القانونية والمحاسبية ودعم التسويق.

لقد أثبتت حاضنات الأعمال بأنها أدوات كفوءة للتطور الاقتصادي ، حتى ولو أنها لم تحقق توقعات تفاؤلية مبكرة لخلق الوظائف. وأن منفعتها الأكبر قد تعزز معدل بقاء المشروع . والمشاريع المحتضنة لها معدل مرتفع للبقاء على نحو أكثر بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة . ومن هنا، ظهرت مسوغات للولوج في هذا الموضوع الحيوي ، والذي أخذ يطفو على السطح مشكلاته المعرفية والميدانية.

المبحث الأول/ أطار مشكلة البحث والمنهجية المعتمدة فيه

أولاً : مشكلة البحث- وأهمية الموضوع

1. مشكلة البحث الميدانية

تصاعد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤخراً بسبب خصوصياتها وأهميتها، وتعدد الأطراف المهتمة بها ، بحيث أصبحت تلعب دوراً مهماً في عملية النهوض الاقتصادي للبلدان من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عدداً متنوعاً من الموارد البشرية ، وكذلك تحولها إلى إيجاد منتجات جديدة ، وبسبب هشاشة هذه المشروعات أمام المنافسة القوية لها من المشاريع الأخرى نتيجة التطورات الإقليمية والدولية ، الأمر الذي أوجب الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاط هذه المشاريع وخصوصاً زيادة رأس المال ودعمه إذ يُعد معيار رأس المال أكثر دقة في تعريف مفهوم المشروع الصغير والمتوسط من معيار عدد العمال .

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية ,ولاسيما في السنوات الأولى لإنطلاقها ، نظراً لنقص المهارات الإدارية لديها وضعف مواردها المالية ، ومن ثم المشكلات التسويقية التي تعتريها لاحقاً ، والتي تحول دون حصولها على المعلومات والاستشارات والبحوث وخدمات التدريب ، والوعي المتزايد لأهمية هذه المشاريع في النمو الاقتصادي والصعوبات التي تعمل في ظلها كلها أدت إلى خلق آليات جديدة لدعم هذه المشاريع الناشئة.

تعد آلية حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات فاعلية وقد تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة ، إذ أن الفكر الرائد في حاضنات الأعمال بُني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشاريع ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتقنية ، وذلك على أسس ومعايير متطورة .

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس الآتي : الذي شكل جوهر دراسة الموضوع البحثي الحالي وهو: ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تحقيق متطلبات ريادية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بإطار معايير الأداء العالية والمثبتة عالمياً لأغراض الاختبار والقياس ؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس أعلاه التساؤلات الفرعية الآتية:

أ. ما واقع حاضنات الأعمال في العراق ممثلة بالعاصمة بغداد؟

ب. هل تعمل الحاضنات على توفير الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومساعدتها في مواكبة التطورات ، وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تحقيقها لمتطلبات الريادية؟

ت. ما هي المبادرات الأساسية والوسائل المناسبة التي تتخذها الوزارتين المبحوثتين لتعزيز البنى التحتية لتنمية هذه المشاريع وبرامج دعمها؟

ث. ماهو الدور الذي تضطلع به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة والقضاء على الفقر؟

2. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة الميدانية التي يعالجها، ومن خلال أهمية ودور المتغيرات المبحوثة، إذ يركز هذه البحث على متغيرات مهمة مترابطة فيما بينها وهي: (حاضنات الأعمال، ومتطلبات ريادية المشاريع) فضلاً عن الطروحات اللاحقة لتسويغ تلك الأهمية :

أ. أهمية موضوع حاضنات الأعمال والمشاريع الريادية في تطوير وظائف جديدة وتقليل مستويات البطالة في المجتمع.

ب. الزيارات الميدانية للباحثين لعدد من الوزارات ، التي أفصحت عن إهمال واضح لهذا الموضوع، وان الوزارتين المبحوثتين (التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية) تعمل على وفق أساليب إدارية تقليدية، وليست إستراتيجية شعارها يكون الريادية ومتطلبات تحقيقها في دولة غنية بالموارد مثل العراق.

ثانياً :أهداف البحث

وتتمثل بأهداف عديدة أبرزها ما يأتي :

أ. تزويد المهتمين والمعنيين بمعلومات نظرية وعملية تعكس الواقع الحقيقي إلى حد ما لمدى استخدامها لريادية المشاريع تحت تأثير حاضنات الأعمال ، وانعكاسها على متطلبات الريادية ، مما يمكن الوزارات العراقية المعنية من الاستفادة منها في الظروف الحالية والمستقبلية .

ب. معرفة واقع حاضنات الأعمال في العراق، ومستوى درجة الاهتمام بها من قبل الوزارات العراقية المعنية .

ت. محاولة التوصل إلى معايير ومتطلبات ومؤشرات قد تسهم في تلافي السلبيات، وتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل بشكل أفضل من خلال تعزيز الايجابيات واستثمارها لصالح تحقيق الريادية المنشودة .

ثالثاً : مجتمع البحث والعينة المختارة

يتكون مجتمع البحث من المديرين العاملين في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، وهم من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه ، فضلا عن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنضوين تحت هاتين الوزارتين، وهم من حملة شهادة البكالوريوس فما دون. ويبلغ عددهم (43) مديراً، و(43) فرداً من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهم ما يشكلون نسبة (86%) من المجتمع المبحوث في الوزارتين المذكورتين .

رابعاً : حدود الدراسة

أ. حدود مكانية : يتكون مجتمع البحث من المديرين العاملين في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنضوين تحت هاتين الوزارتين.

ب. حدود زمانية : أجري البحث في المدة الزمنية الممتدة من 2011/12/26 ولغاية 2012/4/1.

خامساً: أداة البحث : **اعتمد الباحثان في تغطية موضوع البحث جانبين هما:**

أ.الجانب النظري: **تمت تغطيته اعتماداً على المراجع العربية والأجنبية المتمثلة بالكتب والدوريات ووقائع المؤتمرات والرسائل والأطروحات فضلاً عن ما وفرته شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) من مقالات وبحوث وكتب حديثة ذات صلة بموضوع البحث .**

ب. الجانب التطبيقي: **وتمثلت مصادر جمع البيانات والمعلومات في هذا الجانب للبحث بما يأتي:**

(اولاً) المصادر الرسمية: وتضمنت السجلات والوثائق الرسمية و المقالات والتصريحات الإعلامية ، والتي مكنت الباحث من الاطلاع والتعرف على نشأتها وطبيعة عملها وهياكلها التنظيمية وأعداد عامليها ومستوياتهم وطبيعة المفاوضات في الوزارتين المبحوثتين.

(ثانياً) المقابلات الشخصية: **تعد المقابلات الشخصية من الأساليب الفاعلة في جمع البيانات والمعلومات، لأنها تتيح للباحث الحصول على المعلومات بصورة مباشرة ، وتمت من خلال الزيارات الميدانية المتكررة التي أجراها الباحث في الوزارتين عينة البحث ، لغرض الاطلاع عن كثب على البيانات الأولية اللازمة لتشخيص مشكلة البحث ، وطبيعته ، وأهدافه ، ومدى إمكانية تنفيذه في تلك الدوائر في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ، مع أعطائهم فكرة عن موضوع البحث ، وشرح فقرات الاستطلاع ومناقشته مع المسؤولين لفحص واقعيته. إذ شملت هذه المقابلات عدداً من المديرين العاميين ومديري الأقسام .**

(ثالثاً) الاستمارات الاستطلاعية **: من أجل الرصانة العلمية ، وتحقيق غايات وأهداف البحث الأساسية ، قام الباحث بتصميم استمارتين استطلاعيتين خاصة بعينة البحث ، صممت الأولى للمدراء العاملين في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والمعنيين بحاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي حين تم تصميم استمارة أستطلاعية ثانية خاصة بأصحاب المشاريع في الوزارتين المبحوثتين عينة البحث من أجل تحديد الأسبقيات والأولويات الخاصة بدعم هذه المشاريع ، وماهية المعايير التي تقدمها الوزارتين لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونوع الدعم ، والتسهيلات المادية والإمدادات الخاصة بإنجاح هذه المشاريع .والجدول (1) يبين تركيب الأستمارتين الاستطلاعيتين من حيث الاسئلة الرئيسة الموجهة للمبحوثين والمصادر المعتمدة في صياغتها .**

جدول (1) تركيبة الاستمارات الاستطلاعية المستعملة للقياس

المجالات الرئيسة للأستمارات	المقاييس المعتمدة
أولاً: المعلومات التعريفية	القواسمة، 2010 , .Pfeifer et al 2007 مبارك، 2005 السكارنة، 2005
ثانياً: دوافع دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة .	
ثالثاً: أهداف أنشاء ورعاية حاضنات الإعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .	
رابعاً: المساعدات الإدارية والمعاونة الفنية المقدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة .	
خامساً: بأعتقادك ما هي أبرز المعايير التي تستند إليها وزارتكم في احتضان المشاريع ؟	
سادساً : أبرز المشكلات والمعيقات التي تواجهها الوزارة في حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق .	
سابعاً: أهم المقترحات التي يمكن أن تقدمها أنت كمتخصص في المساعدة على احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناجحة .	
ثامناً : العوامل أو العناصر التي تلعب دوراً فاعلاً في تطوير المشروع وتفعيله في بيئة الأعمال العراقية .	
تاسعاً : ولادة فكرة المشروع الخاص .	
عاشراً : الغرض من أقامة المشروع وتطويره مُستقبلاً .	
أحد عشر : دعم الوزارة المعنية أن كان متميزاً في تطوير المشروع .	
أثنا عشر: أسباب ضعف دعم المشروع .	
ثلاثة عشر: المصادر الأساسية التي أسهمت في تأسيس وتطوير المشروع .	
أربعة عشر : المشكلات والمعيقات في إدارة المشروع وتطويره .	
خمسة عشر : المقترحات المهمة لإنجاز المشروع الخاص والمقترحات التي تقدمها للدولة والجهات الأخرى ولكل من يعنيه الأمرفي تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟	

المبحث الثاني/ طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وماهية رياديتها وحاضنات الأعمال

يتطلب تفعيل الاقتصاد الوطني إيجاد استثمارات تدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ألى الأمام ، وتعمل على نهوض المجتمع في شتى المجالات ، ولقد برزت أهمية ذلك بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق اليوم ، نتيجة التغير السياسي الذي حدث بعد (9-4-2003) ، والذي أنتج أزمة بناء للاقتصاد العراقي بسبب ضعف جهاز الإنتاج ، وعدم الاهتمام بالصناعات الإستراتيجية ، التي كانت تعتمد على مشاريع لا يمكن التوسع فيها ، لأنها تتطلب استثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها بسبب مشكلة المديونية مما أدى الى حل أغلبيتها .

أولاً .المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بين التعريف ، والأهمية

1. التعريف

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ويعزى ذلك الى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العاملين أو رأس المال المستثمر ، أو المستوى التقني ، أو غير ذلك ، سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية . ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئته الإستراتيجية الاقتصادية والسياسات الرامية الى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي معين .

وكذلك فأن معايير عديدة يمكن الاستناد اليها لتحديد مفهوم هذه المشاريع ، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى، وذلك بتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، ومراحل النمو التي بلغتها. فالمشاريع التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية، قد تكون مشاريع كبيرة الحجم في دول نامية. كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها، وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها أقتصاد تلك الدولة.

وإذا كان الباحثون لم يتفقوا على تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، فانه توجد بعض العناصر التي يمكن الاستناد إليها في تصنيف المشاريع عموماً وتتمثل بـ: عدد العاملين، حجم رأس المال، التكنولوجيا ، نوع النشاط ، حجم المبيعات ، هيكل الملكية ، الطاقة المستغلة، الانتشار وغيرها.

يهتم علماء الإدارة بالمعارف والمهارات التي يحتاجها من يقيمون ويديرون عملاً صغيراً ، والسبب هو ان هذا العمل يتمتع بمجموعة خصوصيات تجعل الكثير من الممارسات والأدوات العلمية الإدارية التي تصلح للأعمال الكبيرة لا تصلح له. ومن ابرز هذه الخصوصيات ،هي الاحتمالات العالية جدا للفشل والانحدار ، ولاسيما في سنوات التأسيس الأولى، والتي هي نتيجة عدد من العوامل ، منها انه غالباً ما تكون مؤسسة فردية أو شركة أفراد ، وأيضاً غالباً ما يكون صغير بعدد العاملين، وحجم رأس المال، وحجم العمل أو الإنتاج (برنوطي ، 2008 : 34).

ومع ذلك، ولأغراض البح الحالي يجري أعطاء اهتمام أساسي للمشاريع التي تلبي المعايير الآتية: (Moore et al, 2010:5)

أ. مقارنةً بالمشاريع الأكبر في الصناعة ، فأن المشروع هو صغير، وفي معظم الحالات ، يكون عدد العاملين فيه أقل من (100) عامل .

ب. ما عدا وظيفة التسويق ، فأن عمليات المشروع هي متمركزة على نحو جغرافي .

ت. تمويل المشروع هو مقدم من قبل القليل من الأفراد .

ث. ربما يبدأ المشروع بفرد واحد ، ولكن أذا أختار مالك المشروع ذلك ، فمن المحتمل بأن يصبح أكثر من " عرض لشخص واحد " .

تعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بأنها تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التي تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل ، من خلال إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات . وتعتمد بدرجة أكبر على العمالة الماهرة وغير الماهرة المحلية والتكنولوجيا والمواد الأولية المحلية، وتركز على القوة الدافعة للقطاع الخاص، والأسر، والأفراد، والمبادرات الذاتية. وتحتاج عادة الى دعم ومعونة مجتمعية في المجالات الإدارية والتمويلية والفنية التي لا تمتلكها ومثلها (التسويق، المحاسبة، التكاليف، الجودة، التمويل، الإنتاجية، التدريب، التكنولوجيا والمعلوماتية، الاستشارات القانونية، والبحث والتطوير) (Glancey et al. ,1998:262). ويأتي التركيز في هذه الحالة على المشروع الصغير والمتوسط المستقل، والذي يديره المالك. وتعني كلمة مستقل بأن العمل يمتلكه فرد أو مجموعة صغيرة بدلاً من الظهور كجزء من مشروع أكبر، أو العمل الممكن شراء خزينة بالتبادل (Katz & Green ,2007:5) .

كما عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشروع الصغير على أنه ذلك المشروع الذي يعتمد على عدد من المعايير الوظيفية مثل (أحمد و برهم ، 2008: 85) :

أ. استقلال الإدارة ،

ب. مالك المشروع دائماً هو المدير،

ت. محدودية رأس المال المطلوب ،

ث. نوع النشاط الذي يمارسه يكون على المستوى المحلي .

تتميز المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة بالإبداع في منتجاتها أو خدماتها أو نماذج العمل . والمشاريع الصغيرة من جانب أخر هي تقليد بطبيعتها مع شركات صغيرة تقوم بما تقوم به الشركات الأخرى ، مع تباينات صغيرة جداً . والحالات التي تواجهها هي حالات أبداع حينما نفكر حول الناس الذين يبدأون بالعمل في المشاريع لأول مرة (Katz & Green ,2007:6) .

وعليه تتصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بـ (Scaramuzzi,2002:32) :

أ. الحاجة الى الدعم في المجالات الأساسية مثل التسويق والمالية والإدارة ،

ب. انخفاض القوة العاملة الماهرة كعامل محدد للنمو ،

ت. أدراك تطوير السوق المحدود والعقبات النظامية وعقبات التمويل كعقبات خارجية أساسية للنمو ،

ث. المشاكلات المدركة مع الضريبة ، والضمان الاجتماعي وقانون العمل ،

ج. قلة الوضوح في السياسات الحكومية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،

ح. غياب المؤسسات الداعمة الملائمة والفاعلة ،

خ. صعوبة الوصول الى التمويل،غياب الائتمان البعيد الأمد ، الإجراءات البيروقراطية وأسعار الفائدة العالية.

2.أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن غيرها بأنها عادة ما تدار من قبل مالكيها ، بحيث يكون صاحب المشروع هو المدير العام وربما يكون المدير المالي والإداري ومدير المبيعات (خضير ،2010 :16) ، ينتج عن الروح الإبداعية والمبادرات الفردية حسن استغلال الفرص المتاحة ، مما يدعم المنافسة في الأسواق، وزيادة القدرة على التكامل ، ويعزز من فرص الأمن الاقتصادي وحماية النسيج الاجتماعي ، ولذلك فقد ازدهرت المبادرات الفردية والأعمال الريادية في أماكن عديدة من العالم ، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ، يحاول سنويا (4%) من مجتمع البالغين ان يبدأ عملاً جديداً ، بالرغم من أن معظم هولاء قد يكون لديهم عمل كامل أو جزئي ولكنهم تمتلكهم مشاعر حب الريادية والمبادرة. فهي غاية مهمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتلبيه طموحها في الحصول على التمايز في مجال عملها لجذب اكبر حصة سوقية (داود ، 2011 : 161) .

يُعد سوق المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة محدودا نوعا ما فهي تعمل عل خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة والتي لا تغري المشاريع الريادية الكبيرة بدخولها، كما أن معرفتها الشخصية بالعملاء تمكنها من التعرف على احتياجاتهم ورغباتهم ودراسة كيفية تلبيتها وبالتالي الاستجابة السريعة والمباشرة لأي تغييرات في هذه الرغبات، بالإضافة إلى ذلك فان وجودها يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة في الأسواق، فالعدد الموجود من المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة داخل الصناعة كبير جدا وحجم الوحدات الإنتاجية صغير ومتقارب مما يصعب من إمكانية احتكار السوق من طرف مشروع واحد أو عدد قليل من المشاريع الريادية إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة (داودي و قيشوش ،2010 :7).

تكمن أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار، وتنشيط العجلة الاقتصادية ، وتوفير فرص العمل، ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد، وتشجيع روح الابتكار والإبداع ، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوسيع الأسواق ، وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية، وتعزيز القدرة التنافسية. فضلاً عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

يتميز المشروع بنقص الحدود التي تفصل المالك الريادي عن الإدارة والعمال (Tapan, 2011: 124) فضلاً عن ذلك ، يزود التوسع الدولي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفرص أكبر للوصول الى الموارد التكميلية ويخدم كبرنامج لتطوير المنتج الجديد . اذ يمكن وصف عصر المعرفة بأنه ذلك العصر الذي أصبحت فيه المعرفة والمعلومات وليس فقط المعرفة العلمية بل الإخبار والمشورة والاستجمام والاتصالات والخدمة والمواد الأولية للاقتصاد ومنتجاته مهمة جداً (Li et al. , 2011:70) .

تؤدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر طيف واسع من الشركات دوراً مهماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية. والشركة التي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات تصبح شركة معرفة حقيقية فقط عندما تصبح واعية ومشتركة على مستوى أعمق (Margarucci et al.,2007:5) . لذا فأن أي مشروع صغير أو متوسط يجب أن يبدأ بخطوات مهمة لا تختلف كثيراً عن خطوات البدء بالمشروع الكبير، وهي كما يلي:(ابوالفحم،2009: 78)

أ. امتلاك الخبرة في المشروع المراد تمويله وإنشاؤه ،
ب. اختيار المكان المناسب للمشروع ،
ت. عمل دراسة جدوى مبسطة تشمل تكاليف التأسيس والتشغيل والتوقعات المالية بالأرباح الخسائر خلال السنة الأولى،
ث. معرفة الفئة المستهدفة ودراسة السوق بشكل مناسب ،
ج. معرفة تامة بتحليل الأسعار ومسك الدفاتر ،
ح. معرفة في التسويق وطرق الوصول للزبائن واستغلال المواسم خلال السنة ،
خ. معرفة في المحاسبة من خلال تعيين محاسب في حال تطور المشروع ،
د. تنويع المنتجات حسب أذواق الزبائن ، سواء أكانت صناعية أو تجارية أو خدماتية ،
ذ. معرفة المنافسين ومنتجاتهم بشكل واضح ،
ر. الحصول على التمويل وبأقل الأسعار .

تتمايز المنتجات المطورة من قبل أغلبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أساساً عن الأخرى وعن التقدم الطبيعي ومن أنشطتها الموجودة في العمل . أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تنمو وتبقى في أعملها بمعدل بطيء يتقدمها تحسينات صغيرة ولكنها منتظمة في أنشطة العمل(Carson ,1999:3)، وان نموها يكون محدوداً إذا ما علم بأن عروضها مبنية في النادر على الإبداع المتميز (Tapan , 2011:132) .

يقترح النموذج الموضح في الشكل (1) ، بأن الاتجاهات الشخصية للريادي تحدد الدوافع والأهداف والتي تحدد بالمقابل أداء المشروع . ويتم توسيط هذه العملية من خلال الأسواق التي يعمل فيها الريادي والممارسات الإدارية التي يستخدمها (Glancey et al . , 1998 : 255) .

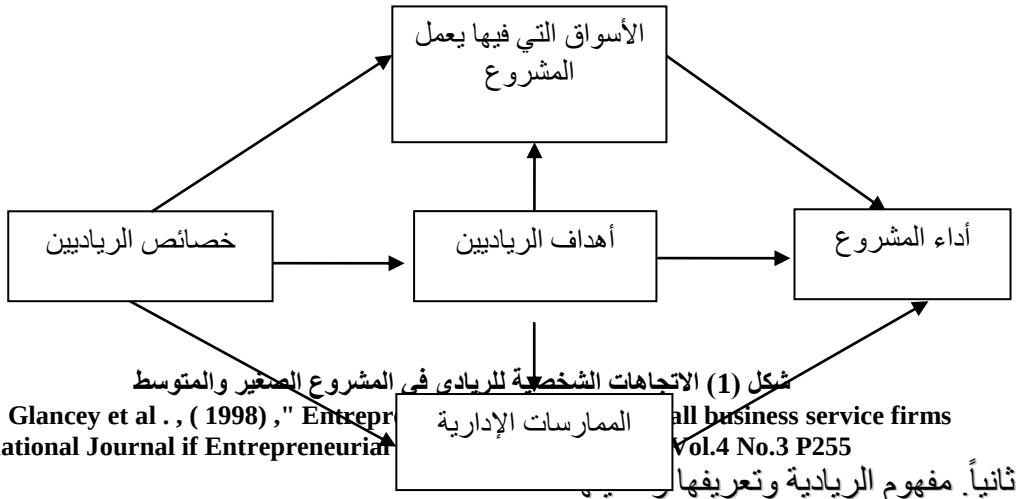

شكل (1) الاتجاهات الشخصية للريادي في المشروع الصغير والمتوسط

Source: Glancey et al . , (1998) ," Entrepr ll business service firms "International Journal if Entrepreneurial Vol.4 No.3 P255

ثانياً. مفهوم الريادية وتعريفها

حفز تزايد أهمية الريادية ،عدداً من الباحثين لدراستها والاهتمام بها ،أذ تغيرت الترجمة لمصطلح (Entrepreneur) ثلاثة مرات خلال العقود الأخيرة : فقد كانت " منظم " ، ثم " مقاول " ثم تحولت في التسعينيات الى " ريادية ". فمفاهيم من قبيل "المنظمين "و "المستثمرين "و "المقاولين" استخدمت في فترات سابقة لتعبر عما نطلق عليه اليوم ، أن الرواد يرون فرصاً لا يستطيع الأفراد العاديون رؤيتها ويترددون في التعامل معها . فالدول التي يزداد فيها أعداد الرواد يؤمن لها الازدهار الاقتصادي ، وتكون حالة السوق فيها أكثر تنافسية وديناميكية . وهكذا الحال في الاقتصاد الياباني والأمريكي والألماني ، ففي هذه الدول يزداد الرواد الذين يتحملون الجهد ويثابرون في العمل ، وتهيئة المستلزمات ، وتحمل المخاطر لإقامة أعمال جديدة باستمرار وخاصة في الصناعات الحديثة .

1. مفهوم الريادية وتعريفها

تعد الريادية مفهوماً قديماً أستعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر ، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافات العسكرية . وقد بقي هذا المفهوم مستعملاً في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية ، مثل الأعمال الهندسية وبناء الجسور . ولقد دخل مفهوم الريادية الى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر من قبل (Richard Cantillon) ، الذي وصف التاجر الذي يشتري سلعاً بسعر محدد ليبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقاً بأنه ريادي مهما يكن الأمر ، فأن روح المخاطرة والمغامرة بقيت ملازمة لمفهوم الريادية (أحمد وبرهم،2008: 7).

في حين أن(الدوري وصالح ،2009: 357) أوضحا أن مصطلح الريادية (Entrepreneurship)، قد أستخدم في بدايات القرن العشرين بمفهوم الاستحداث أو التأسيس ، الذي أنتشر على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية، وبرأي آخرين، أنها تمثل التفرد المعتمد على الاختلاف والتباين، والتوافقات الجديدة، والطرق الجديدة ، وليس على النماذج والعادات المتبعة ، إذ من خلال الريادية يمكن الوصول الى تأمين منتجات جديدة وفريدة .

لقد تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة الريادية في الآونة الأخيرة ، وبالرغم من وجود الكثير من التقارب فيما بينها ، من حيث المعنى العام والمحتوى ، فقد جاءت بعض من هذه التعاريف على ان الريادية هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها ، بالإضافة الى شمول مثل هذه التعريف على بعض المفاهيم الجديدة مثل ، الابتكار والقدرة على تحمل المخاطر .

والريادية هي العملية التي من خلالها فرد ، او مجموعة من الأفراد يستخدمون جهداً منظماً ، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الإبداع والتفرد (النجار والعلي ، 2008: 6). فالريادية إذن مفهوم بالغ الأهمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل وحتى للمشاريع الكبيرة في الاقتصاد المعرفي المعاصر .

عرف(Schumpeter,1992) الريادية بأنها عملية الهدم الخلاق عبر تدمير المنتجات أو أساليب الإنتاج القديمة وإعادة ترتيبها في أوضاع جديدة . وهناك من أرتكز في تعريفه للريادية على تعريف المبادرة (Initiative) على أنها " مظهر رئيسي من مظاهر ريادية المشروع، فهي بالتالي أي المبادرة مشروع ريادي متميز يقدم طريقة جديدة بغية استخدام الموارد المتاحة (Birkinshaw,1997:207) . وكما أنها التزام جوهري بمقابلة الفرص المتاحة مع موارد وإمكانات المنظمة ، وقد تعني" أقتناص فرص السوق " .

وتعد الريادية ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد ، ويعتمد التعريف الحديث لمفهوم الريادية على الإطار والمنظور الذي يتم من خلاله تناول معنى الريادية ، وقد ينبثق المفهوم عن منظور اجتماعي واقتصادي وأداري ، ولا يخضع لتعريف عالمي موحد ، فالريادية غير مرتبطة بوظيفة أو مهنة أو علم ، فهي حاضرة في الطب والهندسة والفن وإدارة الأعمال والاقتصاد (Hisrich et al . , 2005 : 8) . وتقوم حالياً بعض المنظمات الدولية ببرامج مشابهة في الدول النامية ، كوسيلة لدعم الريادية وللتقدم التكنولوجي في الدول النامية (برنوطي ، 2008 : 71).

وبالرغم من اختلاف تعاريف الريادية ، إلا إن هنالك اتفاقاً فيما بينها على أن نمط أي سلوك ريادي معين يتضمن المبادأة وتنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية لتحويل الموارد والأوضاع الى حالة عملية ، ويوضح الشكل (2) ذلك بالتفصيل.

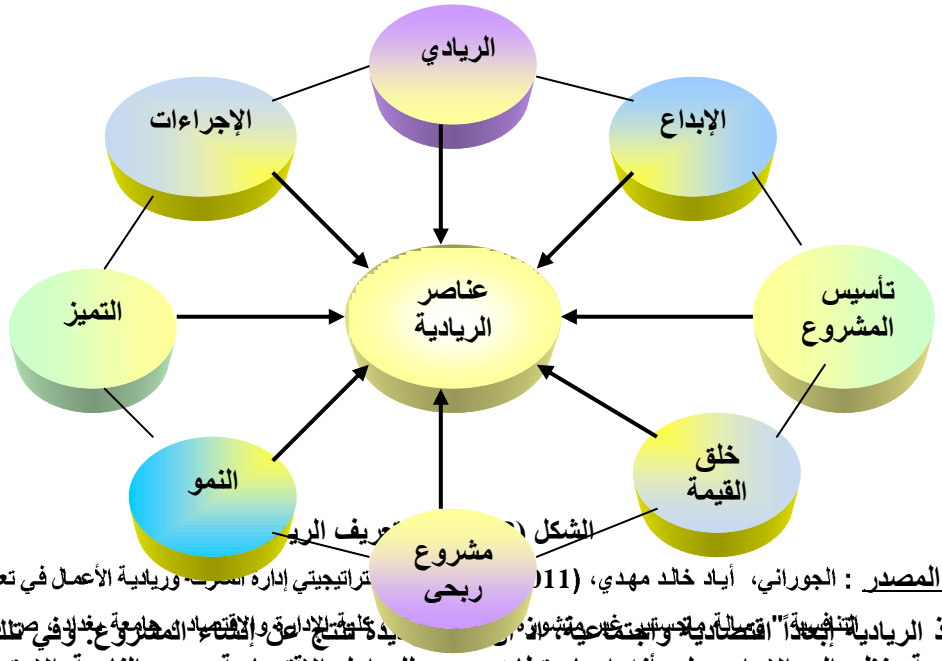

الشكل (...) تعريف الري...

المصدر : الجوراني، أياد خالد مهدي، (2011) ...تراتيجيتي إدارة المخاطر وريادية الأعمال في تعزيز الميزة التنافسية...

تأخذ الريادية بُعداً "اقتصادية واجتماعية" ... ة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص144. وفي تلك النظرة الاقتصادية ينظر الى الإبداع على أنه إيجاد تطابق جديد للعوامل الاقتصادية. ومن الناحية الاجتماعية ان الريادي لا يعمل في فراغ أذ يتلقى الدعم من مجموعات مختلفة، ويتعامل مع مجموعات عديدة مثل العاملين، المجهزين، المستهلكين، المجتمع المحلي، والحكومة، وهي المجموعات التي تتوقع المكافأة من نجاح المشروع . ويبين الشكل (3) تأمين قيمة جديدة من خلال الإبداع في توافق الموارد .

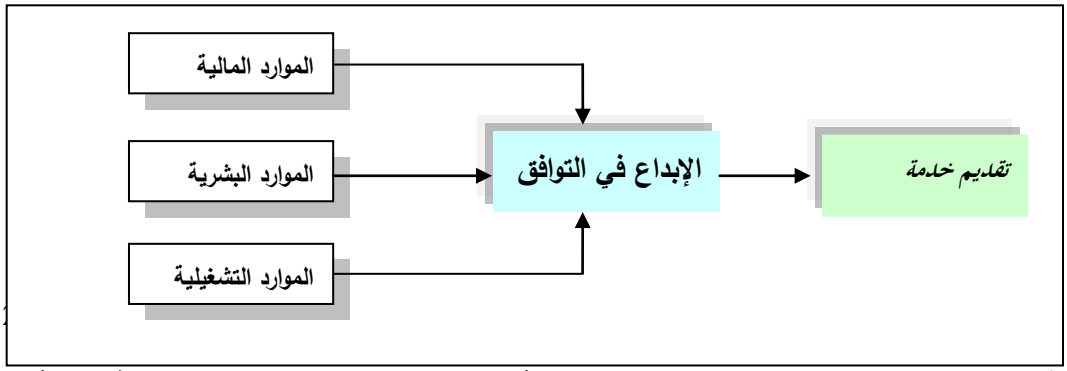

وفي الختام يعزو (مبارك ، 2005 :30) عدم وجود أجماع عالمي حول تعريف محدد للريادية الى الأسباب الآتية:

أ. أن مفهوم الريادية حاصل أسهام العلوم المتعددة مثل الاقتصاد والاجتماع والنفس والإدارة الإستراتيجية والتسويق ،

ب. تدرس ظاهرة الريادية من مستويات عديدة ، وهي الفرد والمنظمة و الجماعة والمجتمع ،

ت. تمتد سعة وتشعب ظاهرة الريادية لتحتضن العديد من الأنشطة الاقتصادية ، وبالتالي تنوعها طبقاً لخصائص الأنشطة وطبيعتها ،

ث. أدراك الريادية من قبل الفرد عند أنشاء مشروع ما يختلف من دولة لأخرى تبعاً للاختلافات الثقافية والبيئية.

2. أهمية الريادية

لا تعرف الريادية حدود عمرية ، فمن الشباب الى الشيخوخة يبدأ الأفراد بمشاريع جديدة بمعدل سريع. والنشاط السائد على وجه الخصوص هو العدد الكبير للأشخاص الشباب الذين هم رياديون. وهنالك أعتقاد لدى

بعض الرياديون بأن الفشل هو شيء نسبي وأذا فشلت فأنك تتعلم من ذلك الفشل فالدرس أو العبرة يمكن أن تسرع صعودك بالسُلم بالمهمة القادمة ومن هنا برزت أهميتها (Megginson et al., 2006:7).

تُعد الريادية بمثابة العملية المستخدمة في المنظمات بقصد استعمال الإبداع وسيلة لتتبع الفرص الريادية ، وتتجلى أهمية الريادية في إسهامها في تعجيل التنمية الاقتصادية من خلال توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى المخاطرة المربحة. والنشاطات الريادية ليست فقط حاضنات للإبداع ، وإنما تقدم فرصة التوظيف وزيادة المنافسة أيضاً وبين (Hitt et al. ,2007:84) أهمية الريادية بوصفها عنصراً حيوياً لكل من المشاريع الفتية والهرمة، والصغيرة والكبيرة، والخدمية والصناعية، فضلاً عن المشاريع المستثمرة في التكنولوجيا عالية المستوى (الجوراني ، 2011 :45) .

يعزو (Dokukina & Petrovskaia,2004:3) أهمية حقيقة الريادية الى أنها مفهوم متغير، وجد كضرورة للبحث عن طرق جديدة لتحقيق النجاح المستقر للأعمال ، وأن هذه العملية يعبر عنها بالتحول الأساسي لوسائل تحقيق أهداف جديدة في مجال التخطيط والإدارة الإستراتيجية للمشروع .

وعليه فأن الريادية تميل الى الارتباط بالبحث الشخصي عن الاستقلالية وتحدي فرص السوق (Perren , 2005 : 6) . وأظهرت دراسات حديثة وجود أدراك إيجابي أكثر لتعليم الأفراد في مجال الريادية ، وفي أخر الأمر كيف يصبحون رياديون . وقد تبين الآتي (Cruz & Neal , 2003 : 2) :

أ. يمكن تشجيع الرياديون المحتملون من خلال برامج الريادية المعتمدة على الجامعة .

ب. يمكن تعلم الريادية ضمن تعريف محدد.

ت. يعمل الرياديون بنجاح . وهم أنفسهم يقدمون تصورات ومواد تعليمية أوسع .

لقد تزايدت أهمية الريادية في الآونة الأخيرة بوصفها احد محركات التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والبيئية للمجتمعات المعاصرة التي تنشد تحقيق مجتمع المعرفة. ان أهمية الريادية لا تنحصر في الدور الذي تلعبه على المستوى المجتمعات المحلية بل تتعداها الى امتداد دورها الى المجتمع العالمي كصمود هذه المنظمات أمام ألازمة العالمية المعاصرة. وفيما يلي بيان لبعض الجوانب التي تظهر أهميتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة : (الخناق، 2010: 6)

أ. ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة من خلال الحد من البطالة.

ب. تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات، وذلك عن طريق قدرتها على تقديم الخدمات والمنتجات التي ربما لا تكون مجدية إذا ما قامت بتقديمها المشروعات الكبيرة نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل وتدني حجم الاستثمار الكلي فيها. فإنها بذلك تستطيع توفير فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة التي ترتفع كلفة خلق فرصة العمل فيها والتشغيل و لإنتاج وتعزيز التوازن التنموي ودعم ميزان المدفوعات بالإضافة على دورها في التنمية الاجتماعية والثقافية فهي المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ت. الحفاظ على الأعمال التراثية التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة وتشغيل الشباب و المرأة على وجه الخصوص.

ث. اعتبار المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الحاضنة الأولى للرياديين والمبدعين من الفقراء وذوي الدخل المحدود لتحقيق دخل مستمر ما يمكن من توفير متطلبات الحياة والارتقاء بمستويات المعيشة ولتلعب دورها المستقبلي كنواة أساسية للمشاريع الكبيرة

ثالثاً / المفهوم والأهمية لحاضنات الأعمال

1. المفهوم

نَشأتْ فكرة حاضناتِ العملِ مِن مركز بتافيا (BATATVIA) الاصطناعي الواقع في مدينة بتافيا، نيويورك (Brown et al , 2000). وفي عام (1959)، أَسّسَ (Joseph Mancuso) مركزاً خاصاً كمركزِ ربحِي خارج الضرورةِ الاقتصادية (Burger, 1999). في ذَلِك الوَقت، سمح للمستأجرين باستئجار البناء اعتماداً على حاجاتِهم. كما سُمِح لهم أيضاً باللإشتِراك في نفقاتَ خدمات المكاتبِ المُخْتَلِفةِ. باستعمال هذه الإستراتيجيةِ التي تعتمد على التشارك في النفقات استنادا على الحاجاتِ ، أمل (Mancuso) إيجاد عدد كافي من المستأجرين ليضمن بأنَّ المركز يَصِلُ الى نسبةَ أشغالِ (أي أشغال الفندق) ليجني أرباحَاً لاستثماره . بعد ذلك بقليل تم استلهام فكرة عمل (Mancuso) من قبل الأفراد بعد إن فهموها وفهموا تأثيرِها المحتملِ على إيجادِ الأعمال في المجتمع. الحاضنة الرسمية الأولى، على أية حال، لَمْ تُؤسّسْ حتى بعد عقدين من هذا التاريخ وكان ذلك في العام (1980)، حينما أنشأ معهد (Renssealer)، للتقنياتِ المتعدّدة برنامجَ احتضان لطلابِ المعهد وجاليةِ المنطقة لذين يَرْغبونَ في بَدْء أعمالهم الريادية (Burger, 1999).

تنتج الحاضنات والمشاريع كوحداتَ متخصصة تنتج المشاريع الريادية الجديدةَ وذلك بتَزويد المصادرِ الملموسةِ والمعنويةِ والدعم القوي في أدارة حاضنات الأعمالِ (Hansen et al, 2000 ; Colombo and Delmastro, 2002) وخاصةً تلك الحاضنات المتخصصة في المشاريع التقنيةِ مثل (نوكيا وأريكسون) والتي تؤدي إلى التحولِ الناجحِ مِنْ مرحلة البحثِ إلى مرحلة المُنتَجات الريادية . في آسيا، هناك جُهد متزايد لدَعْم المشاريع الريادية من خَلال حاضناتِ الأعمالِ. في ماليزيا، علَى سبيل المثال، فرؤية الحكومة لعام (2002) ، باتت على إطلاع بأهميةَ امتلاك مشاريعِ صغيرةِ تنافسيةِ. هذه المشاريعِ الصغيرةِ سَتُدْعَمُ بالبناء التحتي التقنيِ القويِ وبرأس المال الاستثماري. وفي اليابان (إتحاد اليابان لمنظماتِ احتضان المشروع الجديد) وهي مشروع مدعوم من قبل الحكومة ، تزوّدُ الخدماتَ إلى المحتضنين من خلال الحلقات الدراسيةِ، المعلومات، الدورات التدريبية ، والتبادلات الدولية . اليوم، اليابان لديها حوالي (203) حاضنةً عملِ مختلفة الأنواع (AL-Mubaraki & Wong , 2011 : 756).

يتطلب الاختراع أحياناً جهود مشروع أولي ليصبح ذو سمعة تجارية . وبدون بنى تحتية تخص المشاريع لتنفيذ عملية محددة للتثبيت فأن مشروع معين مثل جامعة قد تكون ممتنعة عن الاستثمار في الخطوات المطلوبة لتحريك أو توجيه التكنولوجيا خارج المختبر. وبالمقابل قد يكون المشروع الأولي بموقف ايجابي أو مؤيد لاعتناق أو تبني تكنولوجيات جديدة بسبب الحصول على رأس المال والمنح النقدية. بالإضافة الى ذلك ، ومن الناحية الفلسفية فأن المشروع الصغير هو عموماً أكثر استعداداً لقبول المخاطرة من المشروع المقام والمقيد بالمخاوف وربما مصالح المساهمين . وتشكيل مشروع صغير هو خيار أساسي لتوجه نحو اختراع في السوق. وللنجاح يجب تجميع ثلاثة عناصر وهي رأس المال ، والتنظيم ، والتسهيلات Zablocki, (2007: 1305).

يعود مفهوم الحاضنات الى عملية دعم مشاريع الأعمال والتي تساهم في التعجيل الناجح لبدء وتطوير هذه المشاريع الناشئة من خلال توفير الموارد والخدمات وقد وردت مفاهيم متعددة وكثيرة لحاضنات الأعمال تبعاً لاختلاف توجهات الباحثين أو تبعاً لتجارب الدول في هذا المجال . عرفت الحاضنة بأنها مؤسسة قائمة بحد ذاتها ولها كيان قانوني ولها علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون في أقامة مشاريع تستهدف حزمة متكاملة من الخدمات، التسهيلات، الاستشارات، والآليات الساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، 1995) .

تساعدُ حاضنات الأعمالِ ككيانُ، المشاريع الجديدةَ بكُلّ المصادر الضرورية وإشكال الدعم الذي تحتاجُه هذه المشاريع للبدءَ ولتتَطَوَّر وتنَمُو حتى تصبح عملا ناضجا فحاضنات العمل تزود المشاريع المحتضنة (التي تم احتضانها) بكل البنى التحتية الضرورية كالتكنولوجيا، مفاهيم التطوير، الدعم البحثي، أيجاد التمويل، الدعم الأستشاري وعمل كل ما هو ضروري لجعل المشروع قيد البدء ناجحاً حاضنات الأعمال.

أذن، هي مشاريع تَدْعمُ العمليةَ الريادية ، تسَاعَد في زيادة نِسَب بقاءِ المشاريع الجديدةِ الواعدة يتم اختيار الرياديين ذوي المشاريع العمليةِ القابلة للتطبيق ليتم احتضانهم من قَبل حاضنات العمل وتقدم لهم قوائم متخصصة بنوع الدعم الذي سيوفر لهم بالإضافة إلى الخدمات التي ستكون بانتظارهم وغالبا ما تكون هذه المصادر والتسهيلات مفتوحة ومتنوعة إلى الرياديين وقَدْ تتضمَنُ عناصر مثل(Sahay,2004:1).

أ. توفير فراغ ومساحة عمل مثل الأبنية والمكاتب...الخ ،
ب. تَدريب الإدارةِ ،
ت. المساعدة في تَهْيئة خطةَ عملِ فعّالةِ ،
ث. الخدمات الإدارية ،
ج. الدعم التقني ،
ح. ربط شبكات العملِ (الترابط مع جهات عمل أخرى) ،
خ. تقديم الاستشارة على الملكية الفكرية (براءات الاختراع وغيرها) ،
د. المساعدة في إيجاد مصادرِ التَمويل ،

ويوضح الشكل (4) المفهوم العام لحاضنة الأعمال

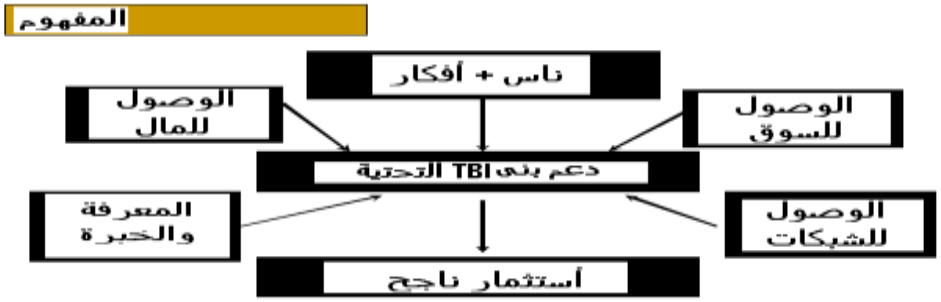

شكل (4) مفهوم حاضنات الأعمال

Source: (Sahay , (2004) , " The Role of Technology Business Incubator , Angel Investor and Venture Capital Fund in Industrial Development " ,McGraw –Hill ,New Delhi ,P: 3)

القيام بنشاط الفحص باستخدام الإجراءات والأشكال القياسية وأدارتها من قبل فريق المقيمين المهنيين ، ويشمل المقيمون بصورة عامة مدير الحاضنة وبعض أعضاء الفريق والمستشارين والأكاديميين والخ.

ب. يجب أجراء الاختيار في جهد متواصل لتشخيص حاجات المتقدمين مع تحديد هل ان الخدمات التي تعرضها الحاضنة لها قيمة بالنسبة للمتقدمين.

ت. يجب القيام بعملية الفحص استناداً الى المعايير المنسجمة تماما مع أهداف الحاضنة.

ث. تتضمن معايير الفحص بصورة عامة قضايا مثل إبداعية العمل ، فكرة المنتج ، ملائمة المنتج وحماية براءة الاختراع، وفهم السوق والقدرة على النمو والخطة المالية والمخاطر ، الفرص المتضمنة في المشروع والخلفية المهنية والتعليمية للمتقدم ، فوائد المجتمع ، الوعي البيئي ، الخ.

ج. يجب إجراء الاختبار مع الأخذ بنظر الاعتبار التعاونيات الممكنة بين الزبائن . وعلى الحاضنة تجنب احتضان المشاريع التي تتنافس في نفس السوق / المنتج ، لتجنب حالات الصراع الممكنة .

2.أهمية حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال هي مشاريع تنموية تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشاريع الجديدة الطموحة الذين لا تتوافر لهم الموارد أو المعرفة الكافية لتحقيق طموحاتهم ، ومساعدتهم على تأسيس هذه المشاريع ، وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤديان الى تطوير هذه المشاريع ، وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية الى الحد الذي يضعها على بداية طريق النمو دون الحاجة الى مساعدة خارجية.

وعليه يمكن توضيح دور حاضنات الأعمال في خلق المشاريع الجديدة من خلال الأتي : (Pfeifer et al., 2007:2)

أ. حاضنات الأعمال هي وسيلة تبين التأثيرات في الإدارة لأمد بعيد ،

ب. مشروع متوسط المدى (مع وجود أمكانية من 3-5 سنوات ، قبل أن تبين النجاح المستمر).

ت. أن تأثيرها سيتم الشعور به محلياً ،

ث. المبادرات مثل حاضنات الأعمال تصنع شعوراً أذا :

(اولاً) كانت العلاقة بين الريادية والتطور الاقتصادي مدعومة معرفياً ،
(ثانياً) كان هناك أتساق مع إستراتيجية التطور الاقتصادي .

وعليه ، فأن حاضنة الأعمال الصغيرة والمتوسطة تخدم المشاريع داخل حدودها ، كما تقدم خدماتها أيضاً لبعض المشاريع خارج الحاضنة ، ويمكن تلخيص أهمية الحاضنات بصفة عامة في الأتي: (السيسي، 37:2009)

أ. تنمية تقاليد وثقافة المشروع الريادي ، وتنمية مهارات أدارة المشروع الصغير والمتوسط.

ب. رعاية المشاريع الجديدة في مرحلة التأسيس والنمو والنجاح ، وبالتالي خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة .

ت. المساعدة في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشاريع ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عالية عن طريق تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المشتركة وتوفير الاستشارات والدعم في المجالات المختلفة وذلك بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

ث. تحقيق الاتصال والترابط بين المشاريع داخل الحاضنة والمشاريع الكبيرة والمتوسطة من خلال التعاقد لتوريد المكونات والأجزاء وقطع الغيار والخدمات.

ج. الترويج للمبادرات التكنولوجية سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي تحقق قيمة مضافة عالية.

ح. إقامة مجموعة من الخدمات الداعمة المتميزة (الجودة ، قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية).

خ. إتاحة فرص التمويل الملائمة حسب ظروف المشروع.

د. قيام الحاضنة بدور الوسيط الناجح بين ، الجامعات ، ومراكز البحوث ، ورأس المال المخاطر وقطاع الأعمال.

إن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يستفيدون بطرق مختلفة بالاعتماد على حجم مشاريعهم ، إذ يستخدمون الأسواق لمساعدتهم في أنجاز أعمالهم الموجودة أو القائمة بشكل جيد(Cameron,2007:370) .

المبحث الثالث/ استطلاع دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحتضانها في العراق

يعرض هذا المبحث نتائج التحليل لآراء المدراء وأصحاب المشاريع عينة الدراسة البالغ عددهم (43) مديراً و(43) شخصاً بحسب الاجابات على الاستطلاع العملي المعدان لهذا الغرض، إذ يسعى هذا المحور الى عرض النتائج التي جرى الحصول عليها بأستعمال الوسائل والأدوات الإحصائية المختلفة على إجابات المبحوثين ، ومن ثم تحليل وتفسير طبيعة هذه النتائج ، فيما يخص مستوى المتغيرات المدروسة .

اولاً : تحليل أراء أصحاب أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

يسعى هذا المبحث الى تحليل وعرض استجابات عينة المبحوثين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة بغداد حصراً، لتمثل مجتمع الدراسة بالنسبة للاستمارة الاستطلاعية، وعرض النتائج المستحصلة من استعمال الوسائل الإحصائية المختلفة، ومن ثم تحليل وتفسير استجابات المبحوثين. وجاء هذا الاختيار لأسباب عدة تمثلت بالآتي:

1. **توافر عدد مناسب من أصحاب المشاريع في هاتين الوزارتين ، الأمر الذي يؤدي الى تعزيز عدد المبحوثين على استمارة الاستطلاع فضلاً عن دقة الإجابة .**
2. **تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق أكثر تعرضاً للأزمات التسويقية في الوقت الحاضر وذلك للظروف التي يمر بها القطر ، فضلاً عن أهمية القطاع الحكومي في دعم الاقتصاد الوطني .**

1. العوامل الفاعلة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال العراقية

يتبين من الجدول (2) بأن الإجابات وجدت أهميتها لدى أفراد العينة وفقاً للفقرات التي أستطلعت منها آراء أصحاب المشاريع . حصلت فقرة " طبيعة احتياجات المجتمع للمشروع وتلبية توقعاته "الأهمية الأولى. أما بالنسبة لفقرة " طبيعة شخصية صاحب العمل ومدى فهمه ورصده لحاجات البيئة "، فقد جاءت حسب إجابات المبحوثين بالأهمية الثانية، وعبارة "طبيعة مستوى تطور المجتمع العراقي وتقدمه ونموه" ، فقد حصلت على الأهمية الثالثة، وحصلت الفقرة " طبيعة حاضنة الأعمال وعمل الوزارة المعنية بإنشاء المشروع " على الإجابات التي حددت أهميتها بالترتيب الرابع، وأخيراً حصلت فقرة "طبيعة ثقافة المجتمع المحلي العراقي ومدى تشجيعه لإقامة المشاريع " على الأهمية الخامسة.

جدول (2) العوامل الفاعلة في تطوير المشروع الصغير والمتوسط في بيئة الأعمال العراقية

ت	الفقرة	الأهمية رقم (1)		الأهمية رقم (2)		الأهمية رقم (3)		الأهمية رقم (4)		الأهمية رقم (5)		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
1	طبيعة شخصية صاحب العمل ومدى فهمه ورصده لحاجات البيئة	14	32.6	10	23.3	9	20.9	5	11.6	5	11.6	2
2	طبيعة حاضنة الأعمال وعمل الوزارة المعنية بأنشاء المشروع	4	9.3	8	18.6	9	20.9	9	20.9	13	30.2	4
3	طبيعة مستوى تطور المجتمع العراقي وتقدمه ونموه	5	11.6	6	14.0	9	20.9	13	30.2	10	23.3	3
4	طبيعة ثقافة المجتمع المحلي العراقي ومدى تشجيعه لإقامة المشاريع	2	4.7	9	20.9	7	16.3	13	30.2	11	25.6	5
5	طبيعة احتياجات المجتمع للمشروع وتلبية توقعاته	18	41.9	9	20.9	8	18.6	3	7.0	4	9.3	1

ويعني ذلك أن أبرز العوامل التي تتفاعل في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق هي طبيعة شخصية صاحب المشروع ، من حيث فهمه ورصده لأحتياجات المجتمع لعراقي وتلبية توقعاته أستناداً لطبيعة تقافته وتشجيعه لأقامة مثل هذه المشاريع .

2. ولادة فكرة المشروع :

يعكس الجدول (3) كيف تولدت فكرة المشروع ، إذ أن الغالبية العظمى من أفراد العينة كانت أجاباتهم بصدد الأفكار متجهة نحو(التجربة والخبرة السابقة)، إذ بلغ عددهم (25) فرداً ، شكلوا نسبة (58.1%) من أجمالي العينة ، في حين كانت نسبة (خبراء واستشاريين في السوق) تمثل النسبة الأدنى وبلغت (2.3) من

إجمالي العينة. ولم تلعب وسائل الأعلان والجامعة والخبراء الاستشاريين كعوامل لولادة المشروع الاقتصادي دوراً مميزاً فيه ، وهذا يشكل حالة من حالات الانغلاق على البيئة الخارجية للعمل الاقتصادي .

جدول (3) فكرة ولادة المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

ت	الفقرة	أجابوا		لم يجيبوا		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%	ت	%	
1	التجربة والخبرة السابقة	25	58.1	18	41.9	1
2	الأصدقاء والأقارب والأهل	7	16.3	36	83.7	3
3	حاجة السوق	17	39.5	26	60.5	2
4	وسائل الإعلان المتاحة في البيئة الخارجية	4	9.3	39	90.7	6
5	الجامعة أو الكلية أو المعهد	5	11.6	38	88.4	5
6	خبراء واستشاريين في السوق	1	2.3	42	97.7	7
7	الصدفة	7	16.3	36	83.7	4

ومن هنا يتضح أن تجربة وخبرة صاحب المشروع ، وحاجة السوق المحلية لتلك المشاريع ، فضلاً عن توجيه الأصدقاء والزملاء لتبنيه والشروع به هي الأدوات الأساسية لولادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بشكلها العام .

3. الهدف من إقامة المشروع

يتضح من الجدول (4) أن فقرة "تنمية رأس المال وتحقيق كسب مادي" حصلت على أعلى الإجابات وبالأهمية الأولى، وفقرة "الشعور بالاستقلالية وتحقيق الذات والنضج النفسي" حصلت على الأهمية الثانية، وحصلت فقرة " بناء علاقات مجتمعية وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة " على الأهمية الثالثة ، وجاءت فقرة " استثمار الخبرة السابقة وتسخيرها لبناء وتطوير المجتمع " بالأهمية الرابعة، وجاءت فقرة " توظيف الدراسة الأكاديمية لأغراض التطبيق العملي "بالأهمية الخامسة، وأخيراً حصلت فقرة" تطوير المجتمع بتوفير فرص عمل للعاطلين " وجاءت حسب الأهمية بالترتيب السادس .

جدول (4)هدف أقامة المشروع بحسب رأي صاحبه

يتضح أن آراء أصحاب المشاريع قد توجهت نحو تنمية رأس المال وتحقيق الربح ، والشعور بالاستقلالية

ت	الفقرة	الأهمية رقم (1)		الأهمية رقم (2)		الأهمية رقم (3)		الأهمية رقم (4)		الأهمية رقم (5)		الأهمية رقم (6)		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
1	تنمية رأس المال وتحقيق كسب مادي	23	53.5	7	16.3	6	14.0	2	4.7	2	4.7	3	7.0	1
2	الشعور الاستقلالية وتحقيق الذات والنضج النفسي	9	20.9	16	37.2	10	23.3	2	4.7	3	7.0	3	7.0	2
3	استثمار الخبرة السابقة وتسخيرها لبناء وتطوير المجتمع	5	11.6	9	20.9	8	18.6	9	20.9	7	16.3	5	11.6	4
4	توظيف الدراسة الأكاديمية لأغراض التطبيق العملي	3	7.0	7	16.3	5	11.6	7	16.3	7	16.3	14	32.6	5
5	بناء علاقات مجتمعية وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة	2	4.7	2	4.7	11	25.6	11	25.6	8	18.6	9	20.9	3
6	.تطوير المجتمع بتوفير فرص عمل للعاطلين	2	4.7	5	11.6	5	11.6	9	20.9	12	27.9	10	23.3	6

الذاتية ، وبناء علاقات مجتمعية مرموقة ، لتكون هي الأهداف الجوهرية لأقامتها في العراق ، وهي تشكل بالأساس أهداف مادية ذاتية اجتماعية على حد سواء.

4. دعم الوزارة المعنية لتطوير المشروع

يتضح من الجدول (5) بأن دعم الوزارة كان عالياً إذ كان عدد الإجابات مكون من (15) إجابة، وبنسبة أتفاق (34.9%)، فيما حصل دعم الوزارة عالي جداً على (10) إجابات وبنسبة أتفاق (23.3%)، ويبن بأن دعم الوزارة كان وسطاً اعتماداً على عدد الإجابات ، إذ كان مكون من (7) إجابات وبنسبة أتفاق (16.3%)، فيما حصل دعم الوزارة بدرجة ضعيف على (6) إجابات وبنسبة (14.0%)، واخيراً حصل دعم الوزارة على النسبة الأدنى لفقرة ضعيف جداً إذ كان عدد الإجابات (5) وبنسبة (11.6%). وقد شكلت النسبة الإجمالية للدعم حوالي (78.14%) ، وهي نسبة تتصف بأنه جيدة لصالح تطوير المشروع والالتزام بتفعيلها لخدمة المجتمع ، وقد يشكل ذلك نقطة قوة لوزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية من حيث تفاعلها وتبنيها تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق .

جدول (5) دعم وزارتي التخطيط والعمل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الفقرة	عالي جداً		عالي		وسط		ضعيف		ضعيف جداً		النسبة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
دعم الوزارة	10	23.3	15	34.9	7	16.3	6	14.0	5	11.6	%78.14

واعتماداً على إجابة السؤال السابق ، تم توجيه سؤالاً فرعياً لبيان الأسباب الخاصة أذا كان هناك عدم قبول أصحاب المشاريع الدعم الموجود لتطويرها من قبل الوزارات التنفيذية فكانت الإجابة ، كما موضحة في الجدول (6) ، إذ بينت الإجابة بأن السبب الرئيسي هو الروتين ، وحصل على (25) إجابة ، وبنسبة أتفاق (58.1%) ، في حين كانت هنالك أسباب أخرى حصلت على (18) إجابة وبنسبة أتفاق (41.9%) ، ولم يحددها أصحاب المشاريع لكونها كثيرة ومبعثرة من وجهة نظرهم .

جدول (6) أسباب ضعف دعم الوزارات الحكومية لصاحب المشروع

الفقرة	الروتين العالي		أسباب أخرى	
	ت	%	ت	%
	25	58.1	18	41.9

5. مصادر تأسيس وتطوير المشروع

يعكس الجدول (7) بأن المصادر الأساسية ، كانت تتراوح بين إجابات متعددة إذ جاء (القرض المصرفي) بالترتيب الأول، وكان عدد الإجابات مكون من (22) إجابة ، وبنسبة أتفاق (51.2%)، فيما حصلت (المدخرات الشخصية)، على الترتيب الثاني وبعدد إجابات بلغت (16) إجابة، وبنسبة أتفاق (37.2%)، وبينما حصلت (مساعدة الأهل والأصدقاء والأقارب) على الترتيب الترتيب الثالث ، إذ كان عدد الإجابات مكون من (7) إجابات، وبنسبة أتفاق (16.3%)، فيما جاء بالترتيب الرابع (الشركاء) ، وحصل على(4) إجابات، وبنسبة أتفاق(9.3%)، وأما (الجهات الأخرى) فجاءت بالترتيب الأخير ، وحصلت على (2) إجابتين وبنسبة أتفاق (4.7%).

جدول (7) مصادر تأسيس المشروع الاقتصادي وتطويره بحسب منظور المالكين

ت	الفقرة	أجابوا		لم يجيبوا		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%			
1	مدخرات شخصية	16	37.2	27	62.8	2
2	مساعدة الأهل والأصدقاء والأقارب	7	16.3	36	83.7	3
3	قرض مصرفي	22	51.2	21	48.8	1
4	شركاء	4	9.3	39	90.7	4
5	جهات أخرى تذكر	2	4.7	41	95.3	5

على الرغم من أهمية القروض المصرفية كمصدر تمويلي لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، إلا أنها لم تكن قوية من حيث دعمها لتأسيسها فما تزال المدخرات الشخصية والمساعدات الأخرى من مختلف الجهات المتاحة في المجتمع العراقي تلعب دوراً بموازاة القروض لتأسيس تلك المشاريع .

6. مشكلات إدارة المشروع وتطويره

لتحديد أبرز المشكلات والمعيقات ، فقد تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها الباحث عن طريق المسح الميداني لعينة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، وأتضح من الجدول (8) ، بأن النسبة الأعلى من المشكلات كانت تتعلق بـ (الوضع الأمني) ، إذ بلغ عدد الإجابات (32) ، إجابة وبنسبة أتفاق (74.4%)،

وكانت المشكلة الثانية تتعلق بـ (قلة رأس المال) ، إذ بلغ عدد الإجابات (27) ، إجابة وبنسبة أتفاق (62.8%)، وجاءت مشكلة (المنافسة والغلاء) بالترتيب الثالث ، إذ بلغ عدد الإجابات (26) إجابة وبنسبة أتفاق (60.5%) ، وفي الترتيب الرابع جاءت مشكلة (ضعف الخدمات) ، إذ بلغ عدد الإجابات (24) إجابة وبنسبة أتفاق (55.8%)، مما يدل على أن الوضع الأمني كان هو الهاجس الكبير لدى أصحاب المشاريع ، الى جانب ضعف رؤوس الأموال والمنافسة العالية للسلع الأجنبية المستوردة والغلاء ، لتكون المشكلات التي تعيق أدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العراق.

جدول (8) ترتيب مشكلات ومعيقات إدارة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ت	الفقرة	أجابوا		لم يجيبوا		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%	ت	%	
1	قلة رأس المال	27	62.8	16	37.2	2
2	المنافسة والغلاء	26	60.5	17	39.5	3
3	ضعف الخدمات	24	55.8	19	44.2	4
4	الوضع الأمني	32	74.4	11	25.6	1

7. آفاق النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

لتحديد أبرز المقترحات ، فقد تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها الباحث عن طريق المسح الميداني لعينة من أصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ، ويتضح من الجدول (9) بأن أعلى نسبة من المقترحات كانت تتعلق بـ (الدعم والتثقيف)، إذ بلغ عدد الإجابات (30) إجابة وبنسبة أتفاق (69.8%)، جاء بعدها مقترح (زيادة المبلغ) ، إذ بلغ عدد الإجابات (26) إجابة وبنسبة أتفاق (60.5%) . وبالفعل يجد الباحث من الضروري العمل بجهد عالٍ نحو خلق الجو الداعم والتثقيف العالي لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة إضافة الى زيادة مبالغ التمويل والقروض لتكون مجزية وموازية لتحسينها لتكون منافسة للمشاريع الأجنبية .

جدول (9) مقترحات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب منظور أصحاب المشاريع

الفقرة	أجابوا		لم يجيبوا		الترتيب حسب الاهمية
	ت	%		%	
زيادة المبلغ	26	60.5	2	39.5	2
الدعم والتثقيف	30	69.8	3	30.2	1

ثانياً : تحليل أراء الجهات المعنية باحتضان أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وقع اختيار الباحثين على المدراء العاملين في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية في مدينة بغداد حصراً (وهم المعنيين بالتخطيط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث تبنيها وتطويرها) لتمثل مجتمع الدراسة بالنسبة للاستمارة الاستطلاعية الأولى ، وجاء هذا الاختيار لأسباب عدة تمثلت بالآتي:

1. توافر المعلومات في هذه الوزارات مما عزز إمكانية الإجابة على الاستطلاع المطلوب .

2. تقدم وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية خدمات متنوعة ، فضلاً عن ممارستها لأنشطة تدريبية متنوعة تتمثل بتقديم الخبرات والاستشارات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

1. دوافع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العراق

تبين من الجدول (10) بأن دوافع دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وبعد الاستطلاع على الإجابات تم ترتيب الخمسة الأولى لتشكل الدوافع الرئيسي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العراق ممثلة بوزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية وكما يلي:

أ. يتضح من إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " خلق الوظائف للعاطلين والحد من البطالة " إنها قد جاءت بالترتيب الأول من ناحية الأهمية ، وهذا يبين الدور المميز للوزارتين المعنيتين بشأن خلق وظائف جديدة ، ومن ثم التوجه من خلالها باعتماد سياسات القضاء على البطالة ، بالأعتماد على سياسة تشغيل عدد من العاطلين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التي تدعمها الوزارتين .

ب. يلاحظ أن فقرة " كونها ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني " قد حصلت على الترتيب الثاني من ناحية الأهمية ، مما يؤكد أن هنالك توجهاً لدى الوزارتين المبحوثتين ، من حيث الدعم والتطوير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، باعتبارهما ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني .

ت. يلاحظ أن فقرة " أنتاج سلع و/ أو تقديم خدمات عديدة ومتنوعة " قد حصلت على الترتيب الثالث من ناحية الأهمية ، وهذا يُعد مؤشراً جيداً فيما يتعلق بإنتاج السلع وتقديمها بأفضل صورة ممكنة .

ث. يلاحظ أن فقرة " زيادة عدد المشاريع وتنويعها في البلد " قد حصلت على الترتيب الرابع من ناحية الأهمية ، ويعتبر الدعم كحافز لتطوير وتنويع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدة الشباب في أنشاء وتهيئة ظروف عمل مناسبة تساعده في تخطي العقبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية .

ج. يلاحظ أن فقرة " التكيف مع الأوضاع السياسية والاجتماعية وتقليل الاضطرابات المجتمعية " قد حصلت على الترتيب الخامس من ناحية الأهمية ، مما يؤكد أن هنالك ميلاً لدى الوزارتين المبحوثتين من أجل التكيف والعمل على تذليل المشكلات والاضطرابات المجتمعية من حيث أيجاد الحلول التي من شأنها أن تسهم في تحقيق منافع عامة وخاصة في آن الوقت ،

في حين أن الإجابات الخمسة الثانية التي شكلت الدوافع الثانوية (الأقل أهمية) في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي كما يلي :

ح. يلاحظ أن فقرة " تحويل فكرة مشاريع الدولة بالتدريج للقطاع الخاص " قد حصلت على الترتيب السادس من ناحية الأهمية ، ومما يلاحظ هنا ان تحويل هذه المشاريع من قبل الوزارتين المبحوثتين يتطلب الكثير من الوقت والجهد والمال والذي يُعد في النهاية تحصيل حاصل ، أذا ما أثبت أصحاب المشاريع مدى جديتهم في البقاء والاستمرار بتأدية أعمالهم على أكمل وجه .

خ. يظهر من إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " النهوض بالمستوى التكنولوجي والفني لديها " إنها قد حصلت على الترتيب السابع من ناحية الأهمية ، مما يؤكد أن هنالك توجهاً لدى الوزارتين المبحوثتين من حيث على التأكيد على أن النهوض بالمستوى التكنولوجي والفني مهماً في عملية الدعم بأعتبارهما ركيزة أساسية .

د. يبين الجدول (10) أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " تقليل إدارة الدولة والقطاع العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة " قد حصلت على الترتيب الثامن من ناحية الأهمية ، والذي يشير الى التوجه العام بتقليل أدارة الدولة لهذه المشاريع الى حد ما تدريجياً .

ذ. أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة "وجود دعوة من المنظمات والهيئات الدولية والآقليمية" قد حصلت على الترتيب التاسع من ناحية الأهمية ، ويُعد هذا الترتيب كنتيجة واقعية بسبب صعوبة فهم الأهداف الحقيقية لتوجه هذه المنظمات من ناحية، ومدى فهمها وادراكها للبيئية العراقية من ناحية أخرى .

ر. وأخيراً يبين الجدول (10) أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " هكذا هو التوجه العام في العالم ونحن معه" قد حصلت على الترتيب العاشر من ناحية الأهمية ، يلاحظ أن هذا المؤشر لم يكن يمثل أية أهمية تذكر .

جدول (10) دوافع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العراق

الفقرة	الأهمية رقم (1)		الأهمية رقم (2)		الأهمية رقم (3)		الأهمية رقم (4)		الأهمية رقم (5)		الأهمية رقم (6)		الأهمية رقم (7)		الأهمية رقم (8)		الأهمية رقم (9)		الأهمية رقم (10)		الترتيب حسب الأهمية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
أ. كونها ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني	15	34.9	12	27.9	2	4.7	1	2.3	3	7.0	2	4.7	4	9.3	3	7.0	1	2.3	--	--	2
ب. خلق الوظائف للعاطلين والحد من البطالة	21	48.8	12	27.9	5	11.6	1	2.3	1	2.3	--	--	2	4.7	1	2.3	--	--	--	--	1
ت. أنتاج سلع و/ أو تقديم خدمات عديدة ومتنوعة	1	2.3	4	9.3	10	23.3	6	14.0	8	18.6	6	14.0	1	2.3	2	4.7	1	2.3	4	9.3	3
ث. النهوض بالمستوى التكنولوجي والفني لديها	1	2.3	2	4.7	4	9.3	4	9.3	6	14.0	5	11.6	6	14.0	8	18.6	5	11.6	2	4.7	7
ج. زيادة عدد المشاريع وتنويعها في البلد	1	2.3	3	7.0	6	14.0	6	14.0	8	18.6	6	14.0	4	9.3	5	11.6	3	7.0	1	2.3	4
ح. لوجود دعوة من المنظمات والهيئات الدولية والأقليمية	1	2.3	1	2.3	2	4.7	5	11.6	2	4.7	3	7.0	--	--	5	11.6	17	39.5	7	16.3	9
خ. تحويل فكرة مشاريع الدولة بالتدريج للقطاع الخاص	2	4.7	2	4.7	3	7.0	7	16.3	4	9.3	5	11.6	7	16.3	4	9.3	4	9.3	5	11.6	6
د. تقليل إدارة الدولة والقطاع العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	1	2.3	4	9.3	2	4.7	6	14.0	4	9.3	8	18.6	8	18.6	2	4.7	4	9.3	4	9.3	8
ذ. التكيف مع الأوضاع السياسية والاجتماعية وتقليل الاضطرابات المجتمعية	--	--	4	9.3	5	11.6	5	11.6	5	11.6	5	11.6	8	18.6	7	16.3	1	2.3	3	7.0	**5**
ر. هكذا هو التوجه العام في العالم ونحن معه	--	--	--	--	4	9.3	1	2.3	2	4.7	3	7.0	3	7.0	6	14.0	7	16.3	17	39.5	10

وبشكل أجمالي يتضح أن وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية كجهات حكومية راعية ومحتضنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في االعراق ترى أن الدوافع الرئيسة لدعمها وتطويرها ينطلق من خلق وظائف عمل ، دعم الاقتصاد الوطني ، أنتاج وتقديم سلع و/ أو خدمات عديدة ومتنوعة ، زيادة وتنوع عدد المشاريع ، التكيف مع الاوضاع السياسية والاجتماعية وتقليل الاضطرابات .

2. أهداف أنشاء ورعاية حاضنات الإعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تبين من الجدول (11) بأن الأهداف الرئيسة لإنشاء ورعاية حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة المتوسطة كانت بالترتيب حسب أول خمسة إجابات كالآتي :

أ. **يظهر أن فقرة " تنمية الموارد البشرية وتأهيلها معرفياً واجتماعياً " قد حصلت على الترتيب الأول من ناحية الأهمية ، مما يدل على أن المورد البشري يمثل عامل مهم وحيوي بالنسبة للوزارتين المعنيتين لما له من تأثير قوي على المشروع من ناحية النجاح أو الفشل.**

ب. **يتضح من إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " تطوير القطاعات المختلفة "الخدمية ، التجارية ، الصناعية ، الزراعية" في البلد " قد جاءت بالترتيب الثاني من ناحية الأهمية ، وهذا يبين الدور المميز للوزارتين المعنيتين بشأن دعم كافة القطاعات.**

ت. **يلاحظ أن فقرة " ربط المشاريع الخاصة المستحدثة باحتياجات السوق وطلباته " قد حصلت على الترتيب الثالث من ناحية الأهمية ، مما يؤكد أن هنالك توجهاً لدى الوزارات المبحوثتين بربط المشاريع الخاصة بطلبات السوق.**

ث. **أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " تشجيع الاستثمار ذو الجدوى الاقتصادية والفنية " قد جاءت بالترتيب الرابع من ناحية الأهمية ، مما يؤكد أن للوزارتين المعنيتين رؤية خاصة بشأن المستقبل ودورهم في تشجيع الاستثمار الذي يحصلون من خلاله على المنافع الاجتماعية.**

ج. **يلاحظ أن فقرة " المساعدة في تحويل الابتكارات والاختراعات والإبداعات الى واقع عملي ملموس " قد حصلت على الترتيب الخامس من ناحية الأهمية ، إذ يلاحظ من خلال الجدول (11) أن الوزارتين المعنيتين قد بذلتا جهوداً متميزة لمساعدة أصحاب المشاريع في تحويل الابتكارات الى واقع ملموس.**

وأما الأهداف الثانوية أو الأقل أهمية في أنشاء ورعاية الحاضنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي كما يلي :

ح. **أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " زيادة عدد المشاريع وتنويعها خدمة لدعم الاقتصاد الوطني " قد جاءت بالترتيب السادس من ناحية الأهمية ، ويعني هذا توجه الوزارتين المعنيتين الى تبني مشاريع من شأنها العمل على خدمة المجتمع من خلال زيادة الدخل والقضاء على البطالة.**

خ. **يلاحظ أن فقرة " تدريب أصحاب المشاريع على تقنيات الإدارة السليمة " قد حصلت على الترتيب السابع من ناحية الأهمية، إذ يظهر من خلال الجدول(11) أن الوزارتين المعنيتين أسهمت في أدخال أصحاب المشاريع في دورات تدريبية وهذا ما شاهده الباحث فعلاً في مركزي الوليد والمعتصم للتدريب المهني.**

د. **يلاحظ أن فقرة " المساعدة في توفير ظروف عمل سليمة لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة " قد حصلت على الترتيب الثامن من ناحية الأهمية،إذ يلاحظ من خلال الجدول(11) أن الوزارتين المعنيتين عمدت الى استخدام سياسة توطين المشاريع التي من شأنها أن تسهم في تخفيض بعض التكاليف التي تترتب على أصحاب المشاريع من خلال توفير أفضل الظروف.**

ذ. **أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " المعاونة على تخطي المشكلات والمعيقات التي تواجه أصحاب المشاريع " قد حصلت على الترتيب التاسع من ناحية الأهمية ، يلاحظ هنا ان دور الوزارتين المعنيتين يتمثل في عملية تقديم المساعدة والتي من شأنها أن تسهم في تجنب المشكلات التي تواجه أصحاب المشاريع أثناء قيامهم بعملهم والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بأسرع ما يمكن.**

ر. **وأخيراً يبين الجدول (11) أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " أقامة مشاريع متنوعة بشكل مؤقت وتحويلها إلى مشاريع كبرى في الأمد البعيد " قد حصلت على الترتيب العاشر من ناحية الأهمية ، وهذا يُعتبر كمؤشر يدل على عدم وجود رؤية واضحة لدى الوزارتين المبحوثتين بشأن أقامة المشاريع في الوقت الحالي ومن ثم التفكير المستقبلي بها فيما يخص ديمومتها واستمرارها في المستقبل .**

جدول (11) أهداف أنشاء ورعاية حاضنات الإعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الفقرة	الأهمية رقم (1)		الأهمية رقم (2)		الأهمية رقم (3)		الأهمية رقم (4)		الأهمية رقم (5)		الأهمية رقم (6)		الأهمية رقم (7)		الأهمية رقم (8)		الأهمية رقم (9)		الأهمية رقم (10)		الترتيب حسب الأهمية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
أ.ربط المشاريع الخاصة المستحدثة باحتياجات السوق وطلباته	8	18.6	10	23.3	8	18.6	3	7.0	3	7.0	3	7.0	2	4.7	2	4.7	2	4.7	2	4.7	3
ب.تطوير القطاعات المختلفة (الخدمية ، التجارية ، الصناعية ، الزراعية) في البلد	7	16.3	6	14.0	7	16.3	8	18.6	6	14.0	2	4.7	3	7.0	3	7.0	--	--	1	2.3	2
ت. تشجيع الاستثمار ذو الجدوى الاقتصادية والفنية	6	14.0	12	27.9	5	11.6	6	14.0	3	7.0	4	9.3	3	7.0	1	2.3	2	4.7	1	2.3	1
ث. تنمية الموارد البشرية وتأهيلها معرفياً واجتماعياً	6	14.0	4	9.3	10	23.3	6	14.0	4	9.3	5	11.6	3	7.0	2	4.7	1	2.3	2	4.7	4
ج.المساعدة في تحويل الابتكارات والاختراعات والإبداعات الى واقع عملي ملموس	3	7.0	1	2.3	3	7.0	6	14.0	8	18.6	6	14.0	6	14.0	2	4.7	3	7.0	5	11.6	5
ح.زيادة عدد المشاريع وتنويعها خدمة لدعم الاقتصاد الوطني	--	--	1	2.3	5	11.6	4	9.3	7	16.3	9	20.9	4	9.3	8	18.6	2	4.7	3	7.0	6
خ.تدريب أصحاب المشاريع على تقنيات الإدارة السليمة	5	11.6	3	7.0	1	2.3	1	2.3	--	--	10	23.3	6	14.0	7	16.3	7	16.3	3	7.0	7
د.المعاونة على تخطي المشكلات والمعيقات التي تواجه أصحاب المشاريع	3	7.0	3	7.0	2	4.7	1	2.3	3	7.0	2	4.7	6	14.0	6	14.0	9	20.9	8	18.6	9
ذ.المساعدة في توفير ظروف عمل سليمة لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة	3	7.0	2	4.7	1	2.3	4	9.3	7	16.3	1	2.3	7	16.3	3	7.0	12	27.9	3	7.0	**8**
ذ.أقامة مشاريع متنوعة بشكل مؤقت وتحويلها إلى مشاريع كبرى في الأمد البعيد	2	4.7	2	4.7	1	2.3	4	9.3	3	7.0	1	2.3	5	11.6	8	18.6	3	7.0	14	32.6	10

يبدوا أن الأهداف الرئيسة لإنشاء الحاضنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ورعايتها تمثلت بتشجيع الاستثمار الاقتصادي ، وتطوير القطاعات الاقتصادية ، وربط المشروع بأحتياجات السوق، وتطوير الموارد البشرية وتأهيلها ، فضلا عن المساعدة في تحويل الابتكارات والإبداعات الى واقع عملي ملموس لصالح تطوير البلد وبنائه.

3. المساعدات الإدارية المقدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تبين من الجدول (12) أن المساعدات الإدارية الرئيسة التي تقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية فتتمثل بـ :

أ. يتضح من إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة "إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشروع المقترح " قد حصلت على الترتيب الأول من ناحية الأهمية ،مما يؤكد أن هنالك ميلاً لدى الوزارات المعنية لأعداد دراسات جدوى للمشروعات المقترحة .

ب. يظهر أن فقرة " إجراء التنسيقات المطلوبة بين أصحاب المشاريع والمصارف والجهات الأخرى المعنية " قد حصلت على الترتيب الثاني من ناحية الأهمية ، مما يؤكد على ضرورة إجراء التنسيقات فيما بين أصحاب المشاريع أنفسهم والمؤسسات ذات الصلة بالمشروع.

ت. أن إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات ذات الصلة بالسوق والمنافسة " قد جاءت بالترتيب الثالث من ناحية الأهمية ، أذ يؤشر ذلك نتيجة أيجابية من حيث مدى الاهتمام بتوفير المعلومات لأصحاب المشاريع فيما يتعلق بمسح السوق في البيئة التي سوف ينشأ فيها المشروع ، ومن ثم العمل على توجيه بدقة وعناية في المشروع الذي يرغب فيه.

ث. وكانت فقرة (توفير الموارد البشرية الفنية والقوى العاملة اللازمة وتأهيلها لضرورات المشروع) قد جاءت بالأهمية الرابعة ، يتضح من النتجية أن الوزارتين المبحوثتين عملت على الاهتمام بالموارد البشرية وأسهمت في توجيهها من خلال الدورات والندوات التثقيفية فيما يخص أصحاب المشاريع من تقليص كلف الوقت والجهد ، والعمل على تأسيس مشاريع يقودها أشخاص ذوو خبرة في مجال الاختصاص.

ج. أن فقرة " وضع خطط لبرامج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية للعاملين في الأمدين القصير والبعيد " قد حصلت على الترتيب الخامس من ناحية الأهمية ، وهذا يعد كمؤشر يسهم في وضع خطط تدريبية مبنية على أساس الاحتياجات الفعلية للعاملين .

في حين أن الإجابات الخمسة الثانية التي تمثل المساعدات الادارية الأقل قوة من حيث تقديمها لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي :

ح. يلاحظ أن فقرة " متابعة المشاريع المقامة من قبلنا منذ البداية وحتى استقلالها " قد حصلت على الترتيب السادس من ناحية الأهمية مما يؤكد على عملية المتابعة المستمرة من قبل الوزارات المعنية للمشاريع حتى تستقر .

خ. يتضح من إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " تقديم الخدمات الاستشارية المتنوعة ، تسويقية ، فنية ، قانونية ، إدارية " قد جاءت بالترتيب السابع من ناحية الأهمية ، من المعروف أن هالك توجه في المدة الأخيرة بضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات التي تقدمها المكاتب الاستشارية ورغم أهمية هذه المكاتب ودورها الفاعل ألا أنه يلاحظ أنها قد حصلت على نتيجة ضعيفة مما يتطلب ضرورة الاهتمام الاستشارات التي يحصل عليها أصحاب المشاريع من هذه المكاتب وخاصة فيما يرتبط بالخدمات التسويقية ، الفنية ، القانونية ، الإدارية.

د. يلاحظ أن فقرة " الإسهام في أعداد برامج تقييم المشروع ورقابته " قد حصلت على الترتيب الثامن من ناحية الأهمية ، مما يؤكد أن هنالك تجاوباً من قبل الوزارات المعنية في عملية الإسهام بتقييم ورقابة المشروع.

ذ. يتضح من إجابات عينة المبحوثين بشأن فقرة " إعداد وتنظيم السجلات التجارية والصناعية والمحاسبية الضرورية " قد جاءت بالأهمية التاسعة.

ر. وأخيراً يظهر الجدول (12) أن فقرة " تقديم المساعدة لحل المشكلات الإدارية والمالية والتسويقية وغيرها " قد حصلت على الترتيب العاشر من ناحية الأهمية ، وهذا مؤشر على أن تقديم المساعدة كان ضعيف نوعاً ما .

جدول (12)المساعدات الإدارية المقدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطةمن قبل وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية

الفقرة	الأهمية رقم (1)		الأهمية رقم (2)		الأهمية رقم (3)		الأهمية رقم (4)		الأهمية رقم (5)		الأهمية رقم (6)		الأهمية رقم (7)		الأهمية رقم (8)		الأهمية رقم (9)		الأهمية رقم (10)		الترتيب حسب الأهمية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
أ.إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشروع المقترح	21	48.8	12	27.9	1	2.3	5	11.6	--	--	--	--	--	--	2	4.7	--	--	2	4.7	1
ب.متابعة المشاريع المقامة من قبلنا منذ البداية وحتى استقلالها	2	4.7	5	11.6	6	14.0	10	23.3	4	9.3	1	2.3	**5**	11.6	3	7.0	2	4.7	5	11.6	6
ت.إجراء التنسيقات المطلوبة بين أصحاب المشاريع والمصارف والجهات الأخرى المعنية	3	7.0	6	14.0	8	18.6	8	18.6	4	9.3	1	2.3	3	7.0	2	4.7	3	7.0	5	11.6	2
ث.تقديم المساعدة لحل المشكلات الإدارية والمالية والتسويقية وغيرها	1	2.3	3	7.0	6	14.0	4	9.3	2	4.7	5	11.6	5	11.6	7	16.3	5	11.6	5	11.6	10
ج.توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات ذات الصلة بالسوق والمنافسة	6	14.0	7	16.3	4	9.3	2	4.7	4	9.3	2	4.7	6	14.0	7	16.3	--	--	2	4.7	3
ح.إعداد وتنظيم السجلات التجارية والصناعية والمحاسبية الضرورية	10	23.3	--	--	4	9.3	2	4.7	3	7.0	6	14.0	3	7.0	6	14.0	4	9.3	5	11.6	9
خ.الإسهام في أعداد برامج تقييم المشروع ورقابته	3	7.0	2	4.7	1	2.3	10	23.3	7	16.3	2	4.7	4	9.3	4	9.3	7	16.3	3	7.0	8
د.توفير الموارد البشرية الفنية والقوى العاملة اللازمة وتأهيلها لضرورات المشروع	5	11.6	3	7.0	5	11.6	5	11.6	10	23.3	3	7.0	1	2.3	6	14.0	1	2.3	4	9.3	4
ذ.تقديم الخدمات الاستشارية المتنوعة (تسويقية ، فنية ، قانونية ، إدارية)	1	2.3	1	2.3	10	23.3	5	11.6	6	14.0	5	11.6	2	4.7	5	11.6	4	9.3	4	9.3	**7**
ر.وضع خطط لبرامج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية للعاملين في الأمدين القصير والبعيد	2	4.7	3	7.0	15	34.9	2	4.7	4	9.3	6	14.0	3	7.0	1	2.3	3	7.0	4	9.3	5

يبدو أن المساعدات الادارية المقدمة من قبل وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية في العراق لأصحاب المشاريع والتي تمثلت في إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشروع المقترح إجراء التنسيقات المطلوبة بين أصحاب المشاريع والمصارف والجهات الأخرى المعنية توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات ذات الصلة بالسوق والمنافسة توفير الموارد البشرية الفنية والقوى العاملة اللازمة وتأهيلها لضرورات المشروع وضع خطط لبرامج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية للعاملين في الأمدين القصير والبعيد .

لتحديد أبرز المعايير فقد تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها الباحث عن طريق المسح الميداني لعينة من المدراء في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ، ويتضح من الجدول (13) بأن أعلى نسبة أتفاق حصل عليها المعيار" تطوير القطاعات المختلفة " ، إذ بلغ عدد الإجابات (35) إجابة ، وبنسبة أتفاق (81.4%)، وجاء المعيار " أهمية المشروع " بالترتيب الثاني ، إذ بلغ عدد الإجابات (31) إجابة ، وبنسبة أتفاق (72.1%) ، وتلعب وزارتي التخطيط والعمل دور متميز وفاعل ، وذلك باهتمامه بكافة القطاعات الصناعية التجارية وخاص الخدمية ، التي لها الحصة الأكبر فيما يخص تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين ، وبأجور مناسبة ، إذ أستطاع الباحث ومن خلال الأطلاع على بعض البيانات الخاصة بأصحاب المشاريع بوجود فقرة من ضمن التعليمات ، تلزم صاحب المشروع بتشغيل عدد من العاملين ، قد يصل في بعض المشاريع الى (5) عاملين ، وهذا يتحدد بالنتيجة أهمية المشروع ، إذ ما كان المشروع في موقع متميز ، أضافة الى أنتاج جيد ، وسمعة جيدة ، كلما حقق أرباح ومكانة متميزة أكثر .

جدول (13) معايير دعم وزارتي التخطيط والعمل لأحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

ت	المعيار	أجابوا		لم يجيبوا		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%	ت	%	
1	تطوير القطاعات المختلفة	35	81.4	8	18.6	1
2	أهمية المشروع	31	72.1	12	27.9	2

5. المشكلات والمعيقات التي تواجهها وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية

لتحديد أبرز المشكلات والمعيقات ، فقد تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها الباحث عن طريق المسح الميداني لعينة من المدراء في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، ويتضح من الجدول (14) بأن أعلى نسبة من المشكلات كانت تتعلق بـ" وفي الترتيب الأول ، جاء المعيار" عدم الأيمان بوجود الحاضنات" ، إذ بلغ عدد الإجابات (27) إجابة وبنسبة أتفاق (62.8%) ، وفي الترتيب الثاني جاء المعيار"عدم وجود قاعدة بيانات" ، إذ بلغ عدد الإجابات (22) إجابة ، وبنسبة أتفاق (51.2%) .برزت المشكلة في البداية أصلاً إذ من خلال مراجعة الباحث للوزارتين ، تبين أنه ليس لديهم معلومات دقيقة حول موضوع الحاضنات ، وانما كانت مجرد دراسات فقط ، ولكن دون تطبيق . والمشكلة الثانية التي برزت هي في بداية أطلاق القروض في العام (2007) ، تسجل الكثير من الأشخاص على أنهم لديهم مشاريع ، وبعد مدة من الزمن ، تبين أنها مشاريع وهمية ، إضافة الى ضعف الرقابة في المرحلة الأولى.

جدول (14) ترتيب المشكلات والمعيقات التي تواجه الوزارتين المبحوثتين

ت	الفقرة	الأسباب الرئيسية للمشكلات		لم يذكروا المشكلات		الترتيب حسب الأهمية
		ت	%	ت	%	
1	عدم وجود قاعدة بيانات	22	51.2	21	48.8	2
2	عدم الأيمان بوجود الحاضنات	27	62.8	16	37.2	1

6. آفاق النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بحسب منظور مدراء حاضنات الأعمال

لتحديد أبرز المقترحات ، فقد تم الاعتماد على المعلومات التي حصل عليها الباحث عن طريق المسح الميداني لعينة من المدراء في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، ويتضح من الجدول (15) بأن أعلى نسبة من المقترحات كانت تتعلق بـ" الثقة بالمشروع " ، إذ بلغ عدد الإجابات (31) إجابة ، وبنسبة أتفاق (72.1%) ، وجاء بعدها معيار " دراسة الجدوى" بالترتيب الثاني ، إذ بلغ عدد الإجابات (25) إجابة ، وبنسبة أتفاق (58.1%) . وفي الترتيب الأخير جاء معيار" الدعم الإعلامي والحكومي والقانوني" ، إذ بلغ عدد الإجابات (20) إجابة وبنسبة أتفاق (46.5%) . ومن هنا يتبين بأن أصحاب المشاريع عليهم كسب ثقة المدراء ، الذين يسعون دائماً لتقديم عملاً مميزاً ، يسهم في تحقيق ميزة تنافسية للمشاريع التي يقدمها صاحب المشروع ، من خلال قيامهم بدراسات الجدوى الاقتصادية التي تصل بصاحب المشروع الى بر الأمان فيما يخص تحقيق الأهداف .

جدول (15) مقترحات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحسب منظور مدراء حاضنات الأعمال

ت	معيار	قدموا مقترحات		لم يقدموا	مقترحات	الترتيب حسب الاهمية
		ت	%	ت	%	
1	دراسة الجدوى	25	58.1	18	41.9	2
2	الدعم الإعلامي والحكومي والقانوني	20	46.5	23	53.5	3
3	الثقة بالمشروع	31	72.1	12	27.9	1

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. أن التجربة لأحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق هي تجربة فتية ، ليس بمعنى أنها جديدة كفكرة بل فتية بتجربة الدولة ، بدعم هذا النوع من المشاريع والاهتمام بنوعيتها وتطويرها وأيضاً تطوير الكوادر التي تعمل بها .
2. أن المشكلة الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الفردية ، وضعف العمل الجماعي وعدم الترابط المؤسسي إذ يواجه أصحابها كثيراً من المعوقات والعثرات التي تجعل تلك المشاريع غير ناجحة ولا تؤدي دورها في حال مشكلة البطالة
3. أن انعدام الترابط بين المؤسسات الحكومية والأهلية واهتمام الأجهزة الحكومية المنوطة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسياسة توفير القروض المالية فقط مع إغفال قلة الخبرة لدى المقترضين ، وإغفال كثير من المشاكل منها التسويق للمنتجين الأمر الذي يؤدي الى التعثر في السداد وزيادة المديونيات.
4. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في العراق ، ومعرفة فيما إذا كانت حاضنات الأعمال تعمل على تقديم الخدمات التي تشكل معوقات بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق .
5. فاقت نسبة الذكور من أصحاب المشاريع نسبة الإناث في الوزارتين المبحوثتين ، ولكن على الرغم من ذلك ظهر أن للعنصر النسوي دور في المساهمة بإدارة المشاريع ، مما يعطي مؤشراً بأن الوزارتين المبحوثتين تأخذان بنظر الاعتبار الخصائص التي تتميز بها النساء الرياديات عند وضع برامج التدريب والرعاية.
6. تركزت أعمار أصحاب المشاريع في الوزارتين المبحوثتين ضمن فئة الشباب ومتوسطي العمر ، وهذا يعزز سعيهما في نشر فلسفة ثقافية تعتمد على التنوع، وإن أصحاب المشاريع في هذا المستوى من العمر يكونون أكثر تقبلاً لإجراء التعديلات والتغييرات سواء على المستوى الشخصي أم على مستوى المشروع .
7. إن أكثر أصحاب المشاريع هم من حملة شهادة البكالوريوس ، ومن اختصاصات متنوعة، وهي اختصاصات موائمة للعمل في مجال الأعمال والمشاريع المتطورة .
8. تلعب عوامل طبيعة أحتياجات البلد للمشروع ، وطبيعة شخصية صاحبه ومدى فهمه ، وطبيعة مستوى تطور المجتمع العراقي وتقدمه ونموه ، دوراً مميزاً في تطويره وتفعيله أقتصادياً في بيئة الأعمال العراقية.
9. عادة ما تولد فكرة المشروع الاقتصادي الصغير من جراء التجربة والخبرة السابقة لصاحب المشروع وحاجة السوق له ، فضلاً عن دور الاصدقاء والاقارب والأهل في هذا المجال .
10. لم تشكل وسائل الأعلان والجامعة والخبراء الخارجيين عواملاً مهمة لولادة المشروع الصغير والمتوسط في العراق .
11. تُعد تنمية رأس المال وتحقيق الربح ، وأضفاء الشعور بالاستقلالية وتحقيق الذات ، وتوظيف الدراسة الأكاديمية لأغراض التطبيق العملي هي العوامل الأكثر ترجيحاً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لتكون الأهداف التي يبغونها في حياتهم المهنية .
12. أن دعم الوزارات المعنية بدعم المشروع الاقتصادي الصغير والمتوسط في العراق كان جيداً بمنظور المالكين ، ويصب في تطويره وتفعيله لصالح خدمة المجتمع . ولقد شكل الروتين العامل الأكثر أعاقة في خسارة الدعم المطلوب من قبل هذه الوزارات ممثلة بوزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية لتقويمه بالأتجاه المطلوب الذي يخدم الاقتصاد العراقي .

13. يعتمد تأسيس وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق على مصادر القروض المصرفية والمدخرات الشخصية بشكل أكثر من أية مصادر أخرى ، مثل المساعدات الحكومية والفردية من أخرين كأصدقاء وأقارب وشركاء .
14. شكل الوضع الأمني في العراق ، الى جانب قلة رأس المال لدى صاحب المشروع أبرز مشكلتين في الادارة والتطوير له ، حتى لم توازيه بالقوة والتأثير عاملي المنافسة وتردي الخدمات .
15. يُعد كل من الدعم والتثقيف ، وزيادة مبالغ القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من أبرز المقترحات التي يراها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنهوض بواقعها المتدني وتطويرها في المستقبل القريب والبعيد .
16. شكل دعم وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ركيزة أساسية من خلال قيامهما بخلق الوظائف للعاطلين ومن ثم أسهمتا من خلال تركيزهم الذي أنصب على زيادة دخل العاملين وبالتالي رفع رفاهية المجتمع والذي يقود بالنتيجة الى القضاء على البطالة ، والعمل على تقديم دور فاعل وأيجابي لمساعدة أصحاب المشاريع في أنتاج السلع و/ أو تقديم الخدمات المتنوعة بكفاءة وفاعلية .
17. تمثل دور وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية في أدخال أصحاب المشاريع في دورات تدريبية من أجل تأهيلهم معرفياً واجتماعياً ، للوقوف على المشكلات التي تواجه القطاعات كافة وخاصة الخدمية ، ومن ثم أيجاد الحلول لها ، ومن خلال تراكم المعرفة والخبرة لدى الكوادر العاملة في الوزارتين تصبح إمكانية ربط المشاريع الخاصة المستحدثة مع بعضها بما يتلائم مع طلبات السوق وأحتياجاته .
18. تُعد دراسات الجدوى الاقتصادية المحور الاساسي الذي تتمركز حوله التوجهات الحالية في منح القروض، لأجل الوقوف على حقيقة وطبيعة المشروع ومدى نجاحه ، الى جانب أن له دور كبير في التعرف على حجم المنافسين وإمكانياتهم المادية ومدى أمكانية مجاراتهم في السوق .
19. شكلت المعايير التي تستند عليها وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية حجر الزاوية الذي تنطلق من عنده ، في حالة قيامها بتقديم القروض لأصحاب المشاريع ، إذ عززت الوزارتين من جهودهما في سبيل خدمة القطاعات الاقتصادية كافة سيما القطاع الخدمي ، والذي شكل النسبة الأهم من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى أضافة لأهمية المشروع نفسه من حيث ملائمته للظروف التي يعمل فيها .
20. ضعف الدعم الأعلامي والحكومي والقانوني الذي يرفد أصحاب هذه المشاريع بكل ما يحتاجونه من معلومات ، إذ يجهل الكثير من أصحاب المشاريع التبعات التي تقع عليهم في حالة عدم تسديد ما بذمتهم من مبالغ ، وهذا ناتج من عدم وجود توعية أعلامية بهذا الخصوص ، ومن جهة أخرى ثبت وبالدليل أن الثقة بالمشروع المقدم تكون ضعيفة نتيجة لتراكمات سابقة بهذا الشأن.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة أستحداث هيئة متخصصة بحاضنات الأعمال في كل من وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية تعنى بتقديم الدعم التقني والتجاري على شكل حزمة متكاملة ، وتقديم المشورة في مجال إستراتيجيات التسويق والمحاسبة والمشاكل القانونية ، وفي مجال أعداد خطط الأعمال وإدارة المشاريع في إطار تنمية بشرية مستدامة تدفع باتجاه تعزيز وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العراقي وتسهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية للأقتصاد العراقي ككل .
2. تحديد إستراتيجية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، تعكس رسم رؤية إستراتيجية بهذه المشاريع وخطة التنفيذ من قبل وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية ، وفقاً للأهداف والطموحات، وأصحاب المشاريع المستهدفين في السوق، وقيمة الزبائن والميزة النسبية، والقدرات الداخلية المطلوبة للتنفيذ، وأنظمة الإدارة الواجب إنشاؤها .ويتمثل جزء مهم من هذه الإستراتيجية في إيجاد تعريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى أصحاب المشاريع المستهدفين في السوق.
3. أعطاء المجال من قبل مسؤولي وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية لفتح حوارات تتعلق بحل المشكلات والمعوقات والمقترحات ، ومن ثم تشجيع حالات الابتكار والتجديد لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، من خلال دعمهم ورعايتهم وتوفير كافة السبل والوسائل لتسهيل تنفيذها ، ويُعد ذلك من الأمور الهامة ، التي تضمن أستمرارية المشاريع ونجاحها، وأعتبار ذلك من ضمن الآولويات والاسبقيات الاستراتيجية في الوزارتين المبحوثتين .
4. القيام بتهيئة الدورات التدريبية المبرمجة في ميادين إدارة الأعمال وإنشاء المشاريع ، و الحرص على تأهيل العاملين من كل المستويات الإدارية في المشاريع المحتضنة ، ويمكن أن تقوم بأداء هذه المهمة المؤسسة الحاضنة نفسها أو تلجأ إلى منظمات أو هيئات اقتصادية واجتماعية متخصصة وطنية أو دولية في ذلك، ومنها على سبيل المثال، البرنامج الألماني (MEDA) الذي يبحث في كيفية تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
5. ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتنمية وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتدني الإمكانيات التمويلية للمصارف وغياب الاستثمار ، يتطلب بالنتيجة صياغة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات والتعليمات التي تسهم في توفير بيئة قانونية مؤاتية لنشاط الاستثمار وتحفيزه .
6. التأكد من امتلاك أصحاب المشاريع لخطط وبرامج خاصة بمشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تنفيذها بكل موضوعية . ويتطلب النجاح في خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة استثماراً إستراتيجياً لموارد وجهود وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية، وهو ما يستدعي الالتزام الكامل بالأهداف المرسومة والتحلي بروح القيادة من قبل أصحاب المشاريع. فالوزارتين مسؤولتين في النهاية عن تنفيذ الإجراءات والعمليات الضرورية لدفع المصارف على مسار التنفيذ الفعال للإستراتيجيات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
7. فهم وتثمين دور تكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارة المعلومات، وذلك نظراً لأن العمل المصرفي المعني بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة مدفوع باعتبارات الحجم، فإن تكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارتها قد أصبحت عاملاً حيوياً وأساسياً لخدمة المستفيدين، وتنمية وتطوير المنتجات والأدوات، وتحقيق وفورات الكلفة، والميزة التنافسية العامة ويرى أصحاب المشاريع أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات ضرورية لأنشطة عمل المشاريع الأساسية .

8. بناء الهيكلية الملائمة من الأجهزة والبرامج الإلكترونية . إذ من بين الوظائف الأخرى، أنه يجب أن تقوم منظومة وشبكات الكمبيوتر في المشاريع بتسهيل التخزين المركزي للبيانات الخاصة بالمستفيدين والمحاسبة، وتحقيق كفاءة الاتصال بين الفروع وبصفة خاصة، تعتبر البيانات المركزية الموحدة الخاصة بأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عاملاً أساسياً لفهم المتعاملين مع الوزارتين المبحوثتين ورصد الفرص المتاحة من واقع الحالة الراهنة .ويتطلب ذلك أيضا تحقيق التكامل بين البرامج الإلكترونية لتفادي ازدواجية البيانات .
9. تهيئة البيئة الملائمة لنمو وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النواحي السياسية والتشريعية والاقتصادية في أطار إستراتيجية وطنية رسمية واضحة يشارك في صياغتها وتنفيذها جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة والمجاميع المهنية والسياسية والأفراد المعنيين تهدف الى إسناد وتشجيع ودعم القدرات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتوسع في استيعاب أكبر عدد ممكن من الشباب والمؤهل للعمل في هذا المجال .
10. تنمية روح المبادرة والريادية والدافع على دخول الشباب في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية وإنشائها وتحفيزهم على تحمل المخاطرة، وذلك لا يمكن أن يتم إلا في حالة وجود مناخ حاضن وداعم ونظام تعليم قادر على تنمية القدرات الذاتية والإبداعية الكامنة لدى الشباب العاطلين أبتداءاً من المؤسسات التعليمية والجامعية التي طالما استندت على برامج تؤهل خريجها للعمل في الوظائف الحكومية والمشاريع الكبيرة .
11. توفير غطاء قانوني تنظيمي حاضن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يمكن هذه المشاريع من التعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية أللأزمة لها حيث يمكن أن تلعب حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة دوراً مهماً في مرحلة التأسيس والتجدد والإبداع .
12. خلق وتطوير مؤسسات مالية في شكل مصارف أو صناديق تختص بتقديم الدعم المالي للمبادرين الرياديين من الشباب لما يمكن أن تسهم به من خلال الحل للمشكلات المالية في المراحل المختلفة ويمكن أن يتخذ الدعم صورة قروض أو مشاركة مؤقتة وبكفالة المؤسسات الجامعية مثلاً أو إتحاد الصناعات الذي يمكن أن يضمن نجاح المشروع من خلال الأفكار التي يحملها .
13. توفير آليات مؤسسية لتدريب وتنمية وتأهيل الشباب على أدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج أطار المؤسسات التعليمية ويمكن أن توفر هذه المؤسسات الخبرات أللأزمة لأعداد دراسات الجدوى للمشاريع والتأكد من صلاحية وسلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية والاقتصادية وحساب المخاطر المحتملة للقائمين بهذه المشاريع خاصة وأن المؤسسات المالية تتطلب وجود مثل هذه الدراسات وعليه يمكن أن توفر مؤسسات تنمية وتطوير أصحاب الكفاءات والريادية والإبداع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوثائق وشهادات الخبرة أللأزمة للانطلاق نحو عالم الصناعة والتجارة ، ويمكن توفير آلية مؤسسية تساعد في القيام بهذه الدراسات مقابل رسم رمزي وبدعم من الحكومة أو غرف التجارة الصناعة المعنية .
14. تقديم المعلومات التجارية والتسويقية والفنية اللأزمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر آليات مؤسسية تساعد في تقديم معلومات عن الخدمات التسويقية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة محلياً وخارجياً وتوفير شبكة معلومات للموردين والمصدرين عن المكائن والألآت والمواد الأولية والخامات وقطع الغيار وأعداد دراسات مسح السوق والفرص والتحديات التي تواجهها، فضلاً عن عقد اتفاقيات تجارية ممتدة مع المؤسسات المعية بالدول الأخرى.
15. ألزام المشاريع الكبيرة ووحدات القطاع العام بتقديم المعلومات الفنية والتقنية والتسويقية أللأزمة لإنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن إلزامها باستخدام منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان الجانب التسويقي لها .
16. تشجيع الاعتماد على الذات والمبادرة الفردية والتشجيع على اكتساب المهارات، وعليه نجد من الضروري دعم المواقف والسياسات الرسمية تجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على المنافسة من حيث الجودة والسعر من خلال مساعدتها في الحصول على مدخلات أفضل وتقانة إنتاجية متطورة .

المصادر العربية:

1. أحمد، مروة، و برهم ، نسيم (2008)، الريادة وإدارة المشروعات، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1 ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

2. أبو الفحم، زياد، (2009)، " دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي " ، ط1 ، ثقافة للنشر والتوزيع ، دبي، الامارات.
3. برنوطي ، سعاد نائف ،(2008) ، "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة " ، دار وائل ، عمان .
4. الدوري، زكريا مطلك، وصالح، احمد علي ، (2009)"الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الأعمال قرءات وبحوث "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
5. السيسي، صلاح الدين حسن ، (2009)، أستراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية والمحلية " قضايا اقتصادية معاصرة " ، دار الفكر العربي .
6. النجار، فايزجمعة صالح، العلي، عبد الستار محمد .(2008). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن.
7. الجوراني، أياد خالد مهدي ، (2011) ، "دور نجاح إستراتيجيتي أدارة المعرفة وريادية الأعمال في تعزيز الميزة التنافسية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة " ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد.
8. داود ، فضيلة سلمان، (2011) ، " تنافسية المنظمات بين الحاكمية وريادية الأعمال دراسة تحليلية مقارنة في قطاعي الاتصالات والمصارف العراقية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد.
9. مبارك ، مجدي عوض، (2005) ، " واقع الريادية في بيئة الاعمال الاردنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة اليرموك .
10. خضير ،عمر ، (2010) ، "الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن" ، مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء الخاصة.
11. الخناق ، سناء عبد الكريم: (2010) ،" الإطار الأخلاقي للقرارات الإدارية للمنظمات الريادية والصغيرة في ظل مجتمع المعرفة " ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الزيتونة الاردنية .
12. داودي، الطيب، وقيشوش، حمزة و(2010)، " أثر المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية- حالة الجزائر-"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء الخاصة.

المصادر الأجنبية

13. Birkinshaw,J.,(1997)," Entrepreneurship in Multination Corporations: The Characteristics Of Subsidiary Inttiatives",
14. Hitt , Michael , Hoskisson , E. Robert & Ireland , R . Dunane Thomson , (2007), Management of strategy concepts and cases" , south- Western . U.S.A.
15. Hisrich, D. Robert , & Peters, P. Michael,(2005),"Entrepreneurship"6ed, McGraw Hill, Irwin , New York, NY. U.S.A.
16. Katz, A.Jerome, and Green, P. Richad , (2007)," Enterpreneurial Small Business ", Mc Graw – Hill Irwin. . U.S.A.
17. Margarucci , Silvia. , (2007) , " The Role and The Contribution of Enterprise Resource Planning Within The Knowledge Creation Process " , 16th Edamba Summer Academy Soreze , France.
18. Megginson , C.Leon, Byrd,J. Mary, & Megginson, L. William ,(2006)," Amall Business Management An Entrepreneur'Guidebook", Mc Graw – Hill Irwin.U.S.A.
19. Moore , C. W. , Petty , J. W. , Palich , L. E. & Longenecker , J . G. , (2010) ," Managing Small Business An Entrepreneuriial Emphasis" , South-Western . apart of Cengage Learniing , p:514
20. Zablocki , M. Edward ,(2007) ," Formation of a Business Incubator ", Intellectual Property Management iin Health and Agricultural Innovation : A Handbook of best Practices , Office of the Vice President for Research ,U.S.A Available.
21. Cameron , Alan, (2007)," Farmers markets as small business incubators and safety nets Evidence from New Zealand",International Journal of entrepreneurial &Research, vol.13,No.6.
22. Carson , D. (1999) , " Marketing for Small to Medium Enterprises , in : the Marketing Book , 4 ed ., Edited by Baler , M . J . , Oxford : Butterworth - Heinemann
23. Cruz , D. Carmo & Neal , O. Tom , (2009), " Integration of Technology Incubator Programs With Academic Entrepreneurship Curriculum" , Authorized licensed use limited to : IEEE xplore. Restricitions apply.
24. Dokukina , A. Anna , & Petrovskaia , A . Irina, (2004) , " Pursuit Of Competitive Advantages For Entrepreneurship : Development Of Enterprise as a Learning Organization. International and Russian Experience "Congress of the ERSA, Porto, Portugal.
25. Glancey, Keith, Greig ,Malcolm .& Pettigrew , Malcolm , (1998)," Entrepreneurial dynamic in small business service firms " International Journal of entrepreneurial Behaviour & Research, vol.4,No.3.
26. li, Lei, & Li, Dan & Shi , Weilei (Stone) , (2011),"Internationlization , internalization and the performance of us biopharmaceutical SMEs "The Multinational Business Review Vol.19 , No.1.

27. **Al- Mubaraki ,M. Hanadi & Wong , F.Siew , (2011) , " How Valuable ara Business Incubators ? A case Illustration of their Performance Indicators" , European , Mediterranean & Middle Eastern Conference on Information Systems. Athens, Greece.**
28. **Pfeifer, Mandic , A. & Medic , Lgor (2007) , "BENCHMARKING OF BUSINESS INCUBATORS in Croatia .**
29. **Tapan, Sakarya . Sema , (2011)," Entrepreneurial Ventures and Small Basiness AnAssessment Of The Entrepreneurial Roles Of The Franchisor and Franchisee From an Entrepreneurial School of Strategy Formation Perspective", Journal of Research in Marketing & Entrepreneurship , Vol.13, No.**
30. **Perren , Lew , (2005), " Comparing Entrepreneurshipand Leadership: A Textual analysis " , Working Paper The Council for Excellence in Management and Leadership.**
31. **Sahay , A. (2004) ," The Role of Technology Business Incubator, Angel Investor and Venture Capital Fund in Industrial Development " , Center for Entrepreneurship and Professor of Strategic Management at Management Development Institute, Gurgaon, India.**
32. **Scaramuzzi, Elena,(2002)," Incubators in Developing Countries: Status and Development Perspectives", InfoDev Program, The World Bank, Washington DC.**

The Role of SMEs & The Justifications For Its incubation : Survy Study

Abstract

We can see the phenomena of small and medium-sized enterprises, by important and a new subject contemporary, thro related between important concept that develop and add. This research focused on the important concept of small and medium-sized enterprises, in public and privet sectors. small and medium-sized enterprises discrimination by large filer ratio in the especially at the first years when they started because of the limited managerial skills, financial recourses and marketing problems. On it they will creative new procedures. this research treatment the core issues about wakens local and international enterprises, so threat. the goals of this research are extended malty dimension concept of business incubator with enterprises requirement to formulate dimension, concept and exam Iraqis environment to understand this terms. We have analysis and descriptive method and selected random samples (43) managers from ministry of planning, and (43) random samples from small and medium-sized enterprises. Which have been supported by the ministry of labor and social affairs we suggest several recommendation that can us full in those ministry and small and medium-sized enterprises.

Key Words: Small and Medium – sized Enterprises- Business Incubations- Project Entrepreneurial- Value creation- Innovation- Project Development- Planning Ministry- Work & Social affairs Ministry.